مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

مؤشر امتثال | 2024

للرقابة على الانتخابات النيابية الأردنية 2024

مركز مؤشر الأداء | كفاءة
عمان، الأردن
2024

مركز مؤشر الأداء | كفاءة –تلفاكس 4018726 6 962+ ص.ب 962 ، عمان 11941 ، الأردن
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net

مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو أي جزء منه، أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات، أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز

شكر وتقدير

نود أن نعرب عن امتناننا للأفراد والمنظمات التي تتابعنا على دعمهم ومساهماتهم في تقرير مؤشر امتثال الذي ينشره مركز مؤشر الأداء | كفاءة.

يعتبر مؤشر امتثال أداة بالغة الأهمية في تعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية في الأردن، ونعرب عن تقديرنا الصادق للهيئة المستقلة للانتخاب لالتزامها المستمر بدعم القيم الديمقراطية وضمان الامتثال للمعايير القانونية المحلية والدولية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للفريق المخلص من المراقبين والباحثين والمحللين الذين قدمت جهودهم الدقيقة في مراقبة وتقييم إجراءات الانتخابات رؤى لا تقدر بثمن. لقد كان عملكم فعالاً في توثيق وتحليل البيانات التي لن تكون فقط كأساس للتحسينات المستقبلية بل ستعزز أيضًا الثقة بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الناخبين والمؤسسات الإعلامية والهيئات التنظيمية والأحزاب السياسية.

كما نشكر مساهمات العديد من المنظمات الوطنية والدولية، التي ساهمت إرشاداتها وخبرتها المتجذرة في الاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان في تشكيل المؤشرات التي استخدمناها. حيث ساهمت في ضمان مواءمة المؤشر مع المعايير العالمية للانتخابات الحرة والنزيهة.

وأخيرًا، نعرب عن امتناننا لوسائل الإعلام والجمهور العام على مشاركتهم ودعمهم، حيث إن مشاركتكم النشطة تعزز الشفافية والمساءلة، مما يجعل العملية الديمقراطية أكثر قوة وشمولاً.

يمثل هذا المسعى التزامًا جماعيًا بتعزيز الرحلة الديمقراطية في الأردن، ونتطلع إلى مواصلة هذا العمل المهم في المستقبل.

م. معاذ المبيضين

الرئيس التنفيذي – لمركز مؤشر الأداء | كفاءة .

فريق العمل

المشرف العام

م. معاذ المبيضين

فريق البحث

حنان باقي
صهيب بني حمد
إيناس العجارمة
تالا عبيدو
معاذ دهيسات

فريق العمليات والرقابة

مؤيد العزام
يوسف ذيابات
أسيل الطراونة
صهيب الدعجة
عبد الله القبيلات
أحمد غريز
هيلدا الكباريتي
سامي بني عطية
صبا الحسني
حسين الثبتة

الفهرس

مقدمة 4

الملخص التنفيذي 5

أهداف المؤشر 7

منهجية المؤشر 8

النتائج 20

الخلاصة 39

ملحق (1): النتائج التفصيلية للمؤشرات الرئيسية والفرعية 41

مقدمة

يقدم مؤشر امتثال سلسلة من البيانات والتقارير التي تم جمعها بناء على عملية رصد وتحليل وتقييم مستندة على مجموعة مؤشرات تم بناؤها تحت مظلة القوانين المحلية ووفقاً لأعلى المعايير الدولية التي استندت في جوهرها لـ"إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات" الذي اعتمد في عام 2005 في الأمم المتحدة، وتم مراعاة مجمل الاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن خلال وضع المؤشرات الأساسية، حيث تم الرجوع للإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (21) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للوصول لخلاصات يمكن استنباط معايير الرقابة و التقييم من خلالها.

وفي جوانب مؤشرات النزاهة والشفافية استندت المؤشرات إلى الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة للاتحاد البرلماني الدولي (1994)، والمعايير الدولية للشفافية، وقوانين حماية البيانات، ومبادئ الشفافية الدولية، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين التي صدرت في (27 أكتوبر 2005).

كما استندت إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المادة 25، والمعايير الانتخابية والمبادئ التوجيهية التي تنطبق على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) والمنشورة من قبل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2002 (IDEA)، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأوروبية للانتخابات الديمقراطية، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة والاتفاقيات الأوروبية، والمعايير الدولية للانتخابات والمبادئ الدولية للانتخابات الحرة، أيضاً لقوانين حماية البيانات الأوروبية، حق الوصول المتساوي لوسائل الإعلام، وحقوق التصويت للمغتربين حسب القوانين الدولية.

وتم مراجعة العديد من المواثيق والبروتوكولات والإعلانات والاتفاقيات التي تعنى بهذا المساق الديمقراطي ليتم تقديم هذا النموذج الجديد المرتبط بمراقبة أداء المؤسسات القائمة على تنفيذ العملية الانتخابية كما أشرنا في البداية حيث جوهر عمل المؤشر مرتبط بمدى امتثال والتزام الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن بالمهام الموكولة لها ومدى التزامها بالإجراءات بما يضمن استقلاليتها والتزامها بالقوانين المحلية والدولية على حد سواء.

وهنا تكمن أهمية مؤشر امتثال القابل للتطبيق على المستوى الدولي مع بعض التعديلات الطفيفة بما يخص كل دولة، وهو ما يتلاقى مع رسالة مركز مؤشر الأداء|كفاءة، والمعنية بتعزيز المسار الديمقراطي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

الملخص التنفيذي

يقصد بمؤشر امتثال، مدى امتثال والتزام الهيئة المستقلة للانتخاب بالإجراءات المناط بها تنفيذها بما يضمن استقلاليتها والتزامها بالقوانين المحلية والدولية على حد سواء، ومراقبة جميع إجراءاتها من خلال إصدار حزمة من البيانات والتقارير المبنية على مجموعة من المؤشرات الرئيسية والفرعية، وعرضها من خلال الإعلام ومنابر المركز للرأي العام والجهات الرقابية والمؤسسات المهتمة والمعنية والكتّاب والباحثين المختصين. مما يضمن توثيق كافة إجراءات الهيئة ومتابعتها بشكل حثيث وهو ما يعزز الشفافية وتجويد العملية الديمقراطية ككل والارتقاء بها، ويسهل الربط بين الهيئة وكافة المتعاملين معها ويعزز الثقة بين جميع الأطراف مما يعزز سير العمل المؤسسي وتطويره.

يهدف المؤشر إلى الوصول إلى حالة من الصدق والشفافية تفضي لتعزيز العمل الديمقراطي في الأردن، ويرتكز في منهجية عمله على ثلاثية المراقبة والتحليل والتقييم، ويقوم هيكل المؤشر على ثلاثة عشر مؤشر رئيسي تغذيها أربعة وثلاثون مؤشرًا فرعيًا موزعة كما هو موضح تالياً:

1. **الوصول لمراكز الاقتراع المتاحة:** يقيم هذا المؤشر سهولة وصول الناخبين إلى مراكز الاقتراع وذلك من خلال تقييم عدد الناخبين لكل مركز، والتسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، وحقوق المغتربين في التصويت، وأخيراً مدى ملاءمة توقيت فتح وإغلاق مراكز الاقتراع للناخبين.

2. **ضمان سرية التصويت:** يُعنى هذا المؤشر بدراسة كفاءة إجراءات التعامل مع تقارير خروقات سرية التصويت والتدابير الأمنية في مراكز الاقتراع، ودرجة رضا الناخبين عن ذلك.

3. **تعددية الأحزاب والمنافسة العادلة:** يدرس هذا المؤشر قدرة الأحزاب على المشاركة والتنافس بحرية وعدالة وإنصاف، ووجود ممثليهم ومراقبين من ذات الأحزاب تحقيقاً للشفافية والمساواة .

4. **مراقبة الانتخابات:** يدرس هذا المؤشر إمكانية تواجد مراقبين محليين ودوليين والتسهيلات المتاحة لهم ودرجات الشفافية أمامهم والاستجابة لملاحظاتهم.

5. **تأثير البرامج التثقيفية:** يقيس المؤشر نسبة وعي الناخبين بحقوقهم الانتخابية، ومدى استجابتهم وإقبالهم على العملية الانتخابية جراء الحملات التوعوية والترويجية، مع دراسة جدارة وفعالية الوسائل المتبعة في هذه العملية.

6. **التسجيل الانتخابي:** يسلط هذا المؤشر الضوء على سهولة إجراءات تسجيل الناخبين والوصول إلى السجلات الانتخابية.

7. **دقة وتحديث السجلات الانتخابية:** يقيم هذا المؤشر دقة سجلات الناخبين، وتكرار الاعتراضات، وسرعة تحديث السجلات الانتخابية وتوقيتها.

8. **كفاءة إدارة الشكاوى الانتخابية:** يهتم هذا المؤشر بتقييم سرعة الهيئة في الاستجابة لشكاوى الناخبين واعتراضاتهم ومعالجتها، وتقييم درجات رضا الناخبين مقدمي الشكاوى عن هذه العملية.

9. **دقة المعلومات الانتخابية المقدمة للجمهور:** يسلط هذا المؤشر الضوء على دقة ووضوح المعلومات المتاحة والمقدمة للناخبين والجمهور من ناحية ملاءمة توقيت نشرها وشموليتها لجميع الفئات وشفافيتها وصدقها.

10. **الامتثال لقوانين حماية البيانات:** يدرس هذا المؤشر نسبة الحوادث المتعلقة بانتهاك البيانات ومدى امتثال الهيئة المستقلة للانتخاب للقوانين المحلية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بإجراءات حماية البيانات.

11. **شفافية تمويل الحملات الانتخابية:** يقيم هذا المؤشر إجراءات متابعة مصادر التمويل وانفاق الأموال الحزبية، والكفاءة والعدالة في تطبيق القانون عند رصد المخالفات.

12. **توازن التغطية الإعلامية والدعائية:** يركز هذا المؤشر على مراقبة وتحليل تمكّن الأحزاب من الوصول إلى الإعلام الرسمي بشكل عادل ومتساوٍ مع باقي الأحزاب، وتسليط الضوء على وسائل الإعلام خلال فترة الصمت الانتخابي والتزامها بالقانون.

13. **دقة وشفافية نتائج الانتخابات:** يعنى هذا المؤشر بمتابعة ومراقبة الوقت المستغرق لإعلان النتائج، ونسبة الطعون والاعتراضات ودراسة وتحليل رضا الناخبين والمواطنين عن نتائج الانتخابات النهائية.

وقد تمت هذه الدراسة بشكل منهجي وشامل، واعتمدت بشكل أساسي على عدة أدوات أهمها تحليل ودراسة جداول الناخبين، ومراقبة عملية الترشح إذ توزع فريق المراقبين على مختلف محافظات المملكة مما ساعد بتقديم تغطية واسعة لمختلف جوانب العملية، بالإضافة إلى متابعة الحملات الانتخابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والصحف الرسمية، وتحليل استراتيجيات الدعاية واستخدامها من قبل الأحزاب المختلفة.

كما تم رصد ومتابعة الظهور الإعلامي للأحزاب والمرشحين على القنوات الرسمية الأردنية وتحليل آلية تقديم هذه الأحزاب ومدى مراعاة مبدأ العدالة والمساواة، إذ للإعلام دور محوري في تشكيل صورة الرأي العام. وعلى صعيد آخر تم تشكيل غرفة عمليات وفريق من المراقبين لمتابعة سير العملية الانتخابية خلال يوم الاقتراع في جميع محافظات المملكة، وتم توثيق كافة المراحل وتدوين وتوثيق الملاحظات والمخالفات، كذلك الفرز والنتائج وذلك لضمان الشفافية والنزاهة.

أهداف المؤشر

يسعى المؤشر إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الرقابة على أداء الهيئة المستقلة للانتخاب.
2. تعزيز مفهوم استقلالية عمل المؤسسات.
3. ضمان تحقيق التشاركية بين أطراف العملية الانتخابية.
4. تقييم مدى التزام الهيئة بمعيار الشفافية والغايات المطلوبة منها لضمان انتخابات حرة ونزيهة.
5. تقديم تقارير رصينة للرأي العام والمؤسسات المختصة.
6. تقييم مدى امتثال الهيئة المستقلة للانتخاب بالرقابة على الخروقات في الدعاية الإعلامية ومساواة الظهور الإعلامي لكافة الأحزاب والناخبين المشاركين.
7. تحليل مدى الشفافية في الإجراءات والممارسات المتعلقة بنشر المعلومات الخاصة بالانتخابات.
8. قياس شمولية العملية الانتخابية وقدرتها على تضمين جميع فئات المجتمع فيها.
9. تحليل ودراسة سرعة وجودة إدارة الشكاوى الانتخابية.
10. تحليل وتقييم كفاءة إدارة العملية الانتخابية ومدى استدامة الإجراءات والممارسات الانتخابية.
11. التعرف على درجة رضا المواطنين عن العملية الانتخابية وثقتهم بالنتائج.
12. بناء مؤشر رصين قابل للتطبيق في مُختلف الدول العربية وغير العربية.

منهجية المؤشر

في ضوء الأهمية البالغة للانتخابات واعتبارها ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، تم بناء وتطوير مؤشر امتثال كأداة مؤسسية مدنية تهدف إلى متابعة مدى امتثال الهيئات والمؤسسات المعنية بإدارة العمليات الانتخابية، وكما هو معلوم فإن الأفراد المختصين بالشأن الانتخابي والجهات الرقابية المعنية عادة تعنى بمتابعة سير العملية الانتخابية لا بعمل وأداء الهيئة المختصة بتنفيذ هذه العملية، وعليه تهدف هذه المنهجية إلى تقديم أداة أكاديمية علمية ضمن أدق معايير ضبط الجودة، تختص بقياس أداء الهيئات الانتخابية، بما يضمن تحقيق معايير الشفافية والنزاهة والعدالة في كل مراحل العملية الانتخابية. وتم تصميم المؤشر ليكون مرجعاً أساسياً لصناع القرار والباحثين، وليساعد في تحسين العمليات الانتخابية وتعزيز ثقة الجمهور في نتائجها، وعليه استند مركز مؤشر الأداء | كفاءة في بناء المؤشر على عدة منهجيات تمكن من تطوير أدوات قياس قابلة للتطبيق وللتعميم.

وذلك بمراجعة مجموعة من المنهجيات القائمة على بناء المؤشرات ، كمؤشر نزاهة الانتخابات (Electoral Integrity Project) وهو مشروع بحثي دولي يقيم نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم باستخدام بيانات شاملة تعتمد على آراء الخبراء ويعتمد على الشفافية والنزاهة والمشاركة والعدالة، ومؤشر الديمقراطية لمجلة الإيكونوميست (The Economist Intelligence Unit's Democracy Index)، والذي يقيس الديمقراطية في الدول بناءً على عدة معايير، منها العمليات الانتخابية والتعددية السياسية، وتحليل منهجية المؤشر الدولي لنزاهة الانتخابات (International IDEA's Electoral Integrity Index) الذي يقيم مدى نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية في الدول الأعضاء، ومراجعة منهجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) التي تقيم الانتخابات بناءً على معايير دولية معتمدة على تقارير مفصلة تشمل كل جوانب العملية الانتخابية من التسجيل إلى الإعلان عن النتائج.

وبذلك تتبنى المنهجية التقارير والرصد المكتبي من كوادر يتم تدريبها داخل المركز على متابعة أداء الهيئة ضمن إطار الثلاثة عشر مؤشر الرئيسية كما هو في المؤشر السابع المعني بدقة وتحديث السجلات الانتخابية او المؤشر الثاني عشر والمتعلق بتوازن التغطية الإعلامية والدعائية.

كما تشمل المنهجية تحليلًا ومتابعةً ميدانيةً وتقارير الجهات الرقابية المحلية والدولية، وعقد الجلسات الحوارية والنقاشية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تطوير أداة جمع معلومات "استطلاع رأي عام" لجمع البيانات الأساسية بالاعتماد على الأهداف السابقة وبما ينسجم مع الأصول العلمية، حيث قُسّم الاستطلاع إلى (9) أقسام رئيسية تضمن الشمولية في الاستهداف ضمن عينة وطنية ممثلة:

أقسام الاستطلاع

1. المعلومات الشخصية
2. رضا الناخبين والثقة العامة
3. رضا الناخبين عن سرية التصويت
4. نسبة الناخبين الواعيين بحقوقهم
5. تأثير حملات التوعية على الإقبال على الانتخابات
6. فعالية الوسائل التعليمية والترويجية للانتخابات
7. سرعة الاستجابة للشكاوى والاعتراضات
8. رضا المشتكين عن عملية إدارة الشكوى
9. دقة المعلومات المقدمة للجمهور

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن تطوير مؤشر امتثال هو خلاصة ونتاج عملية بحث ومراقبة حثيثة ودقيقة، لمدى الامتثال للقوانين الناظمة المحلية والإقليمية والدولية، ومرّ العمل بعدة مراحل وهي:

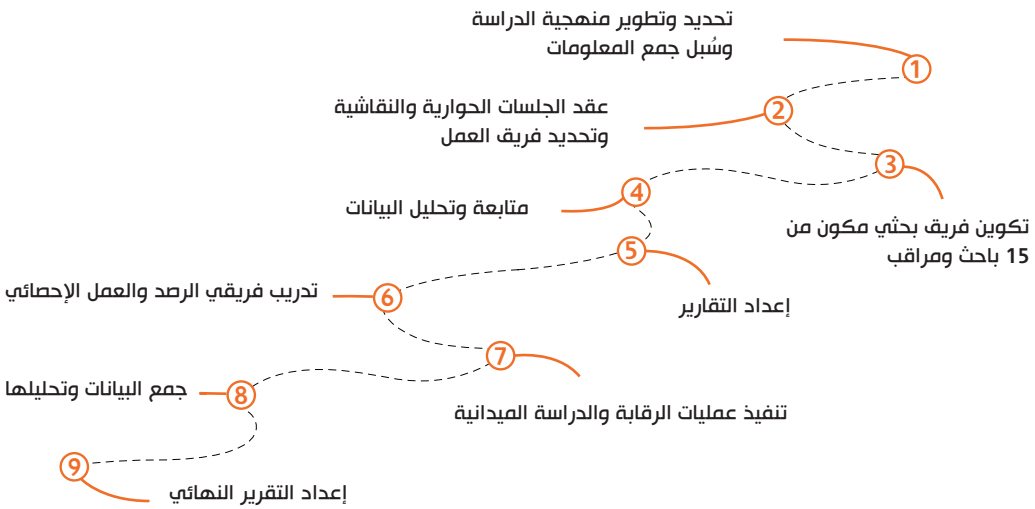

وهكذا تم بناء المؤشر بالارتكاز على (13) مؤشر رئيس ينبثق عنها (34) مؤشر فرعي، واعتمد لكل مؤشر فرعي طريقة قياس بالاستناد إلى طبيعة المؤشر، ليصار إلى قياس بعضها من خلال قراءة وتحليل تقارير المراقبين المحليين والدوليين والملاحظات الميدانية لفريق الرقابة الخاص بمركز مؤشر الأداء |كفاءة، حيث التزم كادر المركز بجدول تقارير وفق ترتيب زمني واضح يواكب كل خطوات العملية الانتخابية، رافقها إصدار حزمة تقييمات صدرت على شكل بيانات حول سير العملية الانتخابية، وتضمنت التقارير والبيانات الصادرة على التوالي عن طريق المركز معلومات حول شفافية الإجراءات المتبعة ومدى التزام الهيئة المستقلة للانتخابات بالمعايير المحلية والإقليمية والدولية، وتمت مراعاة نتائج المراقبات الميدانية والاجتماعات الخاصة مع شخصيات بارزة وذات علاقة بإدارة العملية الانتخابية، مما أتاح مجالاً أوسع لتقييم أكثر شفافية وشمولية. علاوة على ذلك راعى فريق البحث حاجة بعض المؤشرات لدراسات مسحية واستطلاعية، وهو ما تم من خلال اجراء استطلاع للناخبين ضمن عينة وطنية ممثلة ، لتقييم إجراءات العملية الانتخابية الأخيرة ومعرفة آرائهم حول الخدمات المقدمة ونتائج العملية النهائية.

المؤشر الرئيسي الأول: الوصول إلى مراكز الاقتراع المتاحة، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية:

1.1 : متوسط عدد الناخبين لكل صندوق اقتراع

يُعد مؤشر متوسط عدد الناخبين لكل صندوق اقتراع، من المؤشرات الحيوية في تقييم كفاءة العملية الانتخابية، إذ يعكس قدرات الهيئة المستقلة للانتخاب على تنظيم وإدارة عملية الانتخابات بالشكل الذي يسمح بوصول الناخبين، وتيسير التصويت، وتقديم خدمات الاقتراع بفعالية وسرعة وبمدة تتناسب مع الوقت المتاح خلال الوقت المحدد للاقتراع، فنحن نتحدث هنا عن عملية رياضية بسيطة مرتبطة بعدد الناخبين وتوزيعهم زمنياً على عدد الصناديق في كل دائرة، وبذلك يمكن قياس سلاسة وانسيابية تدفق الناخبين وهو ما ينعكس على توفير بيئة انتخابية مناسبة تخلو من التجمهر والتدافع، لذا يسهم هذا المؤشر في تحسين المشاركة من قبل الناخبين وتجويد البيئة الانتخابية ورفع مستوى التسهيلات المقدمة للناخبين والذي بالضرورة سينعكس على تعزيز العملية الانتخابية.

1.2 : سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة

يُعد وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مراكز الاقتراع من الجوانب الأساسية لضمان شمولية العملية الانتخابية، إذ أن الوصول الفعال يعتبر من الحقوق الأساسية لكل المواطنين، ويعكس مدى الالتزام بمبادئ العدالة والمساواة، حيث أن توفير التسهيلات سيعزز من مشاركة هذه الفئة في العملية الانتخابية ويساهم في تحسين تمثيلهم ومشاركتهم السياسية، ويعزز النظام الديمقراطي. فوجود مراكز غير مجهزة بشكل مناسب للجميع يُفقد الأشخاص ذوي الإعاقة حقهم في التصويت مما يعني انتهاك لحقوقهم الأساسية وإخلالاً بالعدالة والمساواة، الأمر الذي يعني انعكاساً سلبياً على مستويات الديمقراطية. لذا يقيم هذا المؤشر مدى ملاءمة مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى سهولة وسلالة وصولهم إلى مراكز اقتراعهم وتمكينهم من المشاركة وضمان مشاركة كل الفئات المجتمعية.

1.3 : حق تصويت المغتربين

تعتبر دراسة حق المغتربين بالتصويت من العناصر الهامة والضرورية في تعزيز الديمقراطية، إذ أنها تعكس مدى الالتزام بمبدأ المساواة، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للمواطن، وهذا بدوره يعزز من انتماء المواطنين وتفاعلهم مع دولتهم، وتعد الانتخابات فُرصة للمغتربين للتعبير عن آرائهم ومشاركتهم في صياغة مستقبل وطنهم، ما يعزز من شفافية العملية السياسية ويزيد من فُرص التمثيل العادل، لذا قاس هذا المؤشر مدى فعالية آليات التصويت للمغتربين وما إن كانت الأمر متاحاً لهم أم لا .

1.4 : ملاءمة توقيت فتح وإغلاق مراكز الاقتراع

يقيم هذا المؤشر مدى ملاءمة توقيت فتح وإغلاق مراكز الاقتراع، ومدى جدية المعنيين في انفاذ القانون المعتمد من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب والمرتبط بهذا المؤشر في المادة (33) من قانون الانتخاب التي نصت على (يبدأ الاقتراع الساعة السابعة من صباح اليوم المحدد لذلك، وينتهي في الساعة السابعة من مساء اليوم ذاته)، وبعد وقف الاقتراع يسمح فقط لمن هم داخل حرم مراكز الاقتراع للتصويت، دون تمديد لمدة الاقتراع، وقد سجل في انتخابات سابقة تمديد عملية الاقتراع في حالات تدني نسبة المشاركة، وهو ما كان يفتح باب الشكوك باستغلال عمليات التمديد من قبل ما يعرف بالمال الأسود أو شراء الأصوات. كما يرصد المؤشر أعداد الناخبين في كل منطقة ومدى كفاية الوقت الممنوح في حالة المشاركة الكاملة من قبل المقترعين، وما هي القرارات الرسمية الصادرة بخصوص عمل المواطنين في يوم الانتخابات. وتقييم كل ذلك يعزز كفاءة العملية الانتخابية ويمنح المشرع فهم لمدى تناسب قراراته مع احتياجات الناخبين.

المؤشر الرئيسي الثاني: ضمان سرية التصويت ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية:

2.1 : كفاءة التعامل مع تقارير خروقات سرية التصويت

تعتبر طريقة التعامل مع تقارير خروقات سرية التصويت ومدى كفاءة التعامل معها من الأمور الحيوية في تعزيز نزاهة العملية الانتخابية، حيث تؤثر الانتهاكات التي تهدد سرية التصويت ثقة الناخبين في نتائج الانتخابات.

وبذلك تظهر استجابة الهيئة المستقلة للانتخاب للانتهاكات الحاصلة في هذا السياق وقدرتها على التعامل مع هذه الانتهاكات بكفاءة، مدى التزام الهيئة بحماية حقوق الناخبين وضمان نزاهة العملية الانتخابية، وهو ما يساهم في بناء الثقة في النظام الانتخابي ككل. يضاف إلى ذلك أهمية وجود إجراءات قانونية واضحة تدفع نحو استجابة سريعة، ويعزز ذلك وجود آليات واضحة ومعلنة للتحقق من أي انتهاكات، كل هذا يرفع من معامل الثقة الذي يعد حجر الزاوية في العملية الانتخابية.

كما تساهم عملية التعامل مع تقارير خروقات سرية التصويت بكفاءة في تحديد نقاط الضعف وتحسين الإجراءات المتبعة في التعامل مع الحالات التي قد تحد من تعزيز إقبال الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية.

2.2 : التدابير الأمنية في مراكز الاقتراع

تعتبر التدابير الأمنية في مراكز الاقتراع من الأمور بالغة الأهمية لضمان سلامة الناخبين وموظفي الهيئة والمرشحين وكامل عملية الاقتراع، إذ تلعب التدابير الأمنية دوراً رئيسياً في حماية مقار الاقتراع من التهديدات المحتملة، وتساهم في خلق بيئة آمنة تدفع الناخبين نحو الإدلاء بأصواتهم دون خوف أو قلق، وهي جزء لا يتجزأ من التخطيط الانتخابي لضمان التصويت بحرية وأمان، وزيادة الثقة في الانتخابات ونتائجها، لذا يقيس هذا المؤشر فعالية التدابير الأمنية في مراكز الاقتراع، لضمان حماية سرية التصويت وأمان الناخبين والمرشحين، وتعزيز الأمن في مراكز الاقتراع.

2.3 : رضا الناخبين عن سرية التصويت

تعتبر نسبة رضا الناخبين عن سرية التصويت من المؤشرات المهمة في تقييم نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، إذ إن شعور الناخبين بوجود حماية لأصواتهم وأنها مصونة، سيعزز من ثقتهم في النظام الديمقراطي، وسيكونون أكثر استعداداً للإدلاء بالأصوات دون قيود أو تخوف، وهذا بدوره سيعزز من نسب المشاركة وسيرتبط بشكل مباشر بتكوين صورة عن مدى نجاح الهيئة المستقلة للانتخاب في تأمين سرية التصويت على اعتباره ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية.

المؤشر الرئيسي الثالث: تعددية الأحزاب والمنافسة العادلة ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية وهي:

3.1 :قدرة الأحزاب على المشاركة

يعد هذا المؤشر أداة رئيسية وهامة لقياس مدى قدرة الأحزاب على المشاركة في العملية الانتخابية، والتي تعتبر عنصراً حيوياً من عناصر الديمقراطية، إذ تعكس قدرة وفرص الأحزاب بالمنافسة بشكل عادل وشفافة وتعزز التعددية السياسية والتعبير عن مختلف الآراء والمصالح، ويعكس التوزان والتنوع في المشهد السياسي، ويساهم في تحديد أهم العقبات التي تواجه الأحزاب كالقوانين أو ضعف البنية التحتية، مما يسهم في خلق بيئة أكثر قدرة وأكثر تنافسية مستقبلاً.

3.2 : قدرة الأحزاب على التنافس بحرية وعدالة

يعتمد هذا المؤشر على دراسة وقياس البيئة التنافسية النزيهة للأحزاب السياسية المتنافسة، ويقيم هذا المؤشر من خلال عدة عوامل حيوية، منها تكافؤ الفرص بين الأحزاب، والشفافية في الإجراءات الانتخابية وإمكانية الوصول إلى الموارد والوسائل الإعلامية بعدالة ومساواة، واعتمد المؤشر على تحليل مدى الالتزام بالقوانين واحترامها لا سيما التي تحظر التمييز أو التلاعب، واشتمل على دراسة مدى توفر فرص متساوية لجميع الأحزاب في الحملة الانتخابية، كإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام والحملات الانتخابية العادلة، ويعكس هذا المؤشر مدى تحقيق بيئة ديمقراطية شفافة ومتساوية.

3.3 : تواجد مراقبين وممثلين عن الأحزاب

يستند هذا المؤشر إلى فرص وإمكانية تواجد مراقبين محليين ودوليين مستقلين وممثلين عن الأحزاب خلال العملية الانتخابية، إذ يعمل على قياس فعالية وصولهم ودرجة الشفافية في التعامل معهم، ويقيم المؤشر على أساس الحرية وحق الوصول دون تضييق لجميع المراقبين في كافة المراحل، ويتناول مدى الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية والدولية التي تضمن حقوق المراقبين وممثلي الأحزاب، في الإبلاغ عن المخالفات او التجاوزات، ويعتبر هذا المؤشر انعكاساً لمدى استعداد الهيئة المستقلة للانتخاب وتأكيدها على نزاهة العملية والحد من التلاعب أو التزوير، إذ إن وجود المراقبين والممثلين يعزز من نزاهة العملية ويعطي الثقة للناخبين بأن النتائج تعكس إرادتهم الحقيقية.

المؤشر الرئيسي الرابع: مراقبة الانتخابات ويتكون من مؤشرين فرعيين:

4.1 : تسهيل وجود المراقبين الدوليين والمحليين

يُعنى هذا المؤشر بمراقبة مقدار التسهيلات أمام وصول المراقبين إلى المواقع المختلفة خلال يوم الانتخابات، وهذا المؤشر حاسم لضمان شفافية ومصداقية العملية الانتخابية ومراقبة مدى الالتزام بالمعايير العالمية، ويعكس مدى انفتاح الجهة المسؤولة على وجود مراقبين، ويضمن قدرة أكبر بعدم التلاعب والشفافية ويعزز من صدق النتائج.

4.2 : الشفافية والاستجابة لملاحظات المراقبين

يعكس هذا المؤشر مدى انفتاح الهيئة المستقلة للانتخاب على المراقبين وشفافية ونزاهة العملية الانتخابية، إذ أن استجابة الهيئة للملاحظات تظهر التزامها ورغبتها بتحسين العملية الانتخابية وتطبيق التوصيات وتدارك العيوب القائمة أو المحتملة أو إصلاح الانتهاكات إن وجدت، كما أنها تُظهر مدى جاهزية الهيئة لمعالجة هذه الملاحظات بشكل فعال، وبالتالي يعزز من مصداقيتها ويظهر جديتها في تحقيق انتخابات نزيهة، ويعزز من المساءلة حيث يصبح من الممكن للناخبين والمجتمع المدني متابعة سير العملية الانتخابية وفهم الإجراءات المتبعة.

المؤشر الرئيسي الخامس: تأثير البرامج التثقيفية ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية:

5.1 : نسبة الناخبين الواعيين بحقوقهم

يعكس مستوى فهم الناخبين لحقوقهم وفهمهم لعمليات التصويت والإجراءات المتعلقة بها مدى اهتمام الهيئة المستقلة للانتخاب بهذا الجانب، إذ إن نسبة وعي الناخبين ومدى معرفتهم بحقوقهم كحقهم في التصويت والخصوصية والسرية والاعتراض على أي تجاوزات يعزز من قدرتهم على المشاركة. حيث يسهم ارتفاع مستوى الوعي في تقليل فرص التلاعب والتزوير، إذ يصبح الناخب أكثر قدرة على معرفة اي انتهاكات لحقوقه، ما يقودنا إلى تحديد الفجوات وتطوير برامج التوعية وتعزيز المساءلة، وبالتالي يصبح هذا عنصرًا أساسياً في بناء ديمقراطية قوية وأكثر استدامة.

5.2 : تأثير الحملات التوعوية على الإقبال

يعد الناخب الركن الأساسي ومحور العملية الانتخابية برمتها لذلك فإن التوعية الهادفة لتعريفه بالانتخابات والثقة وإجراءاتها ومدى موائمة التشريعات التي تم سنها للنظام السياسي الذي يطمح له ورفع ثقته بالعملية الانتخابية ورفع قناعاته بفعالية الانتخابات في بناء مجلس تشريعي قادر على اختيار الحكومات ودعم السياسات التي ستعود بالنفع عليه كفرد أو على المجتمع ككل.

لهذا تعد دراسة تأثير حملات التوعية أمراً بالغ الأهمية لما لهذه الحملات من أثر في تعزيز المشاركة السياسية ورفع وعي الناس بأهمية مشاركتهم.

تشارك منظمات ومؤسسات مجتمع مدني في هذا الدور الهام، لكن هذه المشاركة لا تعفي الجهات الرسمية من دورها لكون كافة التشريعات المختصة في العملية الانتخابية أسندت المسؤولية الأساسية لعملية رفع الوعي والتوعية الانتخابية إلى السلطات الرسمية في كل بلد، وفي الأردن منحت الصلاحيات للهيئة المستقلة للانتخاب، وهنا نتحدث عن وجود برنامج توعية شامل يحيط بكافة جوانب العملية الديمقراطية من فهم الناخب لحقوقه وإدراكه لقيمة العملية الانتخابية بصيغتها العامة ووعيه باستمرارية أثر نتائجها عليه وعلى المجتمع حتى بعد صدور النتائج.

5.3 : تقييم فعالية الوسائل التعليمية والترويجية

إن تقييم فعالية الوسائل التعليمية والترويجية يساهم في تحسين الحملات التوعوية المعنية بالانتخاب، حيث يُعنى هذا المؤشر بدراسة وقياس مدى تأثير هذه الحملات على زيادة وعي الناخبين ومشاركتهم في العملية الانتخابية، وتتضمن هذه العملية تقييم الوسائل التعليمية من خلال استبيان يوضح رضا الناخبين وتحليل معدلات المشاركة، إذ يساعد هذا التقييم في معرفة نقاط القوة والضعف والاستراتيجيات الحالية ما يمكّن الهيئة من تعديل الوسائل واختيار الأفضل أو زيادة الأكثر تأثيراً، كما أنها تخلق فرصة لاستكشاف السياق الاجتماعي وتحسين فعالية الوسائل التعليمية مستقبلاً وخلق بيئة أكثر وعياً ومشاركة في العملية الديمقراطية.

المؤشر الرئيسي السادس: التسجيل الانتخابي ويتكون من مؤشرين فرعيين:

6.1 : إجراءات تسجيل الناخبين

يقيم هذا المؤشر فعالية إجراءات تسجيل الناخبين ودقتها وكيفية تسجيل الناخبين فيها، إذ تضمن وصول جميع الأفراد المؤهلين للمشاركة في الانتخابات دون أي مشاكل، حيث تؤثر فعالية ودقة هذه السجلات على نزاهة الانتخابات وجودة المشاركة، وتكمن أهمية دراستها في تحديد مدى التزام الهيئة بالممارسات الدولية المتعلقة بتحديث السجلات بانتظام وتقلل من حالات التلاعب والتزوير وتحقق فعالية عالية وتعكس مدى استعداد الهيئة لإجراء الانتخابات.

6.2 : سهولة الوصول إلى السجلات

يقيم هذا المؤشر مدى سهولة وصول الناخبين إلى سجلاتهم الانتخابية من ناحية توفر المعلومات والوقت وكيفية التحقق من تحديث بياناتهم ومراجعتها، حيث تسجل التعليمات أحقية منح الناخب مساحة زمنية للاعتراض من لحظة إعلان جداول الناخبين ضمن فترة قدرها المشرع بمدة 14 يوم، يمنح فيها حق الاعتراض الشخصي على جداول الناخبين، أو تدارك من يكون اسمه غير مدرج أو في حالات من لديه اعتراض لتغيير مكان إقامته. ويتابع المؤشر تطبيق كل الخطوات بدءاً من طلب الهيئة لسجلات الناخبين من دائرة الأحوال المدنية بحسب المادة 4 من قانون الانتخاب "إعداد جداول الناخبين وتوزيعهم على مراكز الاقتراع والفرز"، وحتى باقي التفاصيل التي تم ذكرها آنفاً وهو ما يساعد في تقييم مدى الالتزام بتنفيذ القانون الأردني ومدى الالتزام بالمعايير الدولية فسهولة الوصول لسجلات الناخبين تعني أن الهيئة تتبع أعلى درجات النزاهة والشفافية في إدارة المعلومات وتقديم الدعم الضروري للناخبين.

المؤشر الرئيسي السابع: دقة وتحديث السجلات الانتخابية ويتكون من مؤشرين فرعيين:

7.1 : نسبة الاعتراض على السجلات

يعنى هذا المؤشر بنسبة الاعتراضات المقدمة على سجلات الناخبين، ويشمل تحليل عدد الاعتراضات بإجمالي عدد السجلات، حيث تعكس نسبة الاعتراضات مدى دقة وموثوقية سجلات الناخبين، ففي حال كانت الاعتراضات مرتفعة يشير ذلك إلى وجود مشاكل في دقة السجلات كإدراج أسماء غير صحيحة أو إغفال بعض الأفراد المؤهلين، لذا يساهم هذا المؤشر بدراسة وتقييم فعالية نظام إدارة وتصحيح السجلات.

7.2 : تحديثات السجل الانتخابي

في هذا المؤشر يتم تقييم مدى انتظام وجودة تحديث السجلات والمدة بين التحديث الأخير وما سبقه، حيث يعد تحديث سجلات الناخبين من الأمور الحاسمة لضمان دقة حالة الناخبين، فكما هو معلوم فإن عملية نمو المجتمعات وحركتها تدفع لتغيرات متواصلة في سجل الأفراد كالتغيرات التي تشمل المغتربين والوفيات ودخول فئة عمرية جديدة للسجلات كالناخبين لأول مرة، يضاف إلى ذلك ما يحصل من تغيير متواصل في أماكن الإقامة، لذا فإن السجلات المحدثة تعني معلومات موثقة وعمل مؤسسي وارتفاع في نسبة المصداقية والدقة في إجراءات العملية الانتخابية وتحد من قضايا التلاعب والخطأ التي قد تنجم عن مثل هذه الحالات، كعمليات التلاعب بالسجلات واستغلال ثغرة وجود أسماء المتوفين والتصويت عنهم كما تم رصد ذلك في عمليات انتخابية سابقة. إن رصد كل ذلك ومتابعته يدفع بالضرورة إلى انتخابات أكثر كفاءة وشفافية.

المؤشر الرئيسي الثامن: كفاءة إدارة الشكاوى ويتكون من مؤشرين فرعيين:

8.1 : سرعة الاستجابة للشكاوى والاعتراضات

يقيم هذا المؤشر سرعة الهيئة المستقلة للانتخاب بالاستجابة للشكاوى المقدمة من الناخبين ومعالجتها من قبل الهيئة، وذلك بتقييم الوقت المستغرق لتقديم الشكوى أو استكمال الإجراءات وجودة الردود، وتعد سرعة الاستجابة انعكاساً لقدرة الهيئة على التعامل مع المشكلات بكفاءة وفعالية وتعزيزاً لمصداقية العملية الانتخابية، إذ يساعد التفاعل السريع في حل المشكلات بسرعة ويقلل من الأثر السلبي المحتمل على نزاهة العملية.

8.2 : رضا المشتكين عن عملية إدارة الشكاوى

يفيد هذا المؤشر بإعطاء صورة واضحة عن مدى رضا المشتكين عن أثر الإجراءات المتبعة لمعالجة الشكاوى، بما في ذلك وضوح الإجراءات وفعالية التواصل وملاءمة الحلول، إذ يعتبر رضا المشتكين انعكاساً لكفاءة وفعالية نظام الشكاوى وتقييماً لمدى التزام الهيئة بالمعايير الدولية التي تشدد على ضرورة التعامل العادل والفعال مع الشكاوى، ويوفر مؤشرات على جودة النظام ويعطي القدرة على تحسينه.

المؤشر الرئيسي التاسع: دقة المعلومات الإنتخابية المقدمة ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية:

9.1 : دقة ووضوح المعلومات المقدمة للجمهور

يهتم هذا المؤشر بدراسة صحة المعلومات المقدمة للجمهور والمتعلقة بالإجراءات الانتخابية كمواعيد التصويت وشروط التسجيل ومدى سهولة فهم هذه المعلومات، إذ إن دقتها ووضوحها يعزز من فعالية عملية التصويت من خلال تمكين الناخبين من اتخاذ القرارات الصحيحة والواعية وممارسة حقهم كناخبين بشكل صحيح دون لبس او تشويش، فالمعلومات الواضحة تساعد في تقليل الارتباك وتفادي الأخطاء التي قد تؤثر على مشاركة الناخبين ونوعيتها، ويعد هذا المؤشر مؤشراً هاماً جداً، إذ يعتبر ركناً أساسياً من مدى التزام الهيئة بالمعايير الدولية التي تشدد على ضرورة توفير معلومات شفافة وصحيحة ودقيقة سهلة الفهم لبناء ثقة الناخبين.

9.2 : توقيت نشر المعلومات

يلعب توقيت نشر المعلومات دوراً أساسياً في ضمان وصول المعلومات إلى الناخبين وتحقيق أكبر قدر من المعرفة بكافة تفاصيل العملية الانتخابية في الوقت المناسب، لتقليل حالات الالتباس وزيادة فرصة المشاركة الفعالة، وضمان فهمهم للإجراءات والمتطلبات، لذا عمل هذا المؤشر على مراقبة والتأكد من آلية وتوقيت نشر المعلومة ومدى ملاءمتها للجمهور المستهدف.

9.3 : شمولية تغطية المعلومات لكل الفئات

يقيم هذا المؤشر مدى شمولية تغطية المعلومات المقدمة من الهيئة المستقلة للانتخاب بما في ذلك كيفية الوصول وتلبية الاحتياجات، كالنساء والشباب والأقليات وذوي الإعاقة، بالإضافة إلى المجتمعات الريفية، ويشمل التقييم مدى توفر المعلومات بلغات متنوعة ووسائل مختلفة تحقق الوصول لجميع هذه الفئات، إذ أن الشمولية أساس الديمقراطية، وتساهم في تمكين الجميع من ممارسة حقه بالمشاركة السياسية، لذا من الضروري الوصول إلى جميع الفئات بشكل عادل ومنصف لتعزيز الفعالية.

المؤشر الرئيسي العاشر: الامتثال لقوانين حماية البيانات ويتكون من مؤشرين فرعيين:

10.1 : الحوادث المتعلقة بانتهاكات البيانات

يقيم هذا المؤشر مدى تكرار وشدة الحوادث المتعلقة بانتهاك البيانات، وما هي الأجراءات المتبعة من الهيئة في عملية حفظ البيانات، ويشمل هذا المؤشر توثيقاً للحوادث التي تتعلق بسرقة البيانات او وصول أشخاص غير مصرح لهم اليها، ومتابعة عمليات تسريب المعلومات الشخصية إن حدثت، ومدى كفاءة إجراءات الهيئة المتخذة لمعالجة مثل هذه الحوادث والتقليل من تأثيرها وما هو عددها.

تعتبر إدارة البيانات بشكل آمن وحمايتها من الانتهاكات أمراً هاماً خصوصاً مع تصاعد قيمة الأمن السيبراني، لذا بات الحفاظ على سرية البيانات أمرًا مرتبطًا بشكل وثيق بثقة الناخبين في نزاهة العملية الانتخابية، ووقوع حوادث تتعلق بانتهاك البيانات سينعكس بشكل مباشر على معاملي الصدق والنزاهة.

10.2 :الامتثال لقوانين حماية البيانات

يقيم هذا المؤشر مدى التزام الهيئة بقوانين حماية البيانات المحلية والدولية ويشمل التقييم اتباع الارشادات واللوائح والتشريعات المتعلقة بجمع وتخزين ومعالجة البيانات الشخصية للناخبين وكذلك كيفية ضمان سلامة البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به، وتنبع أهمية هذا المؤشر بالحفاظ على حقوق الأفراد وتعزيز المساءلة والثقة والمشاركة الفعالة.

المؤشر الرئيسي الحادي عشر: شفافية تمويل الحملات الانتخابية ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية:

11.1 : إجراءات متابعة مصادر التمويل للحملات الانتخابية

يعتبر هذا المؤشر أداة تقييم تصب بشكل مباشر في محاربة الفساد ومحاولات التأثير على الناخبين، ولضمان عدم سيطرة بعض الأفراد أو الكيانات على العملية الانتخابية، ما يعزز الشفافية في العملية الانتخابية ويعزز المنافسة العادلة ويحفظ حقوق الناخبين، لذا يعنى هذا المؤشر بمتابعة الآليات التي تتبعها الهيئة المستقلة للانتخاب في متابعة مصادر التمويل للحملات الانتخابية.

11.2 : اتخاذ المقتضى القانوني في مخالفات التمويل

يعتبر هذا المؤشر مكملاً للمؤشر السابق، المعني بمتابعة مصادر التمويل، وذلك لضمان المساواة والنزاهة التامة وكيفية ومدى تحويل المخالفات إلى القضاء، لتحقيق المساءلة وبناء الثقة وتعزيز الشفافية والثقافة الديمقراطية.

11.3 : إجراءات الهيئة في متابعة إنفاق الأموال الحزبية

يعد إنفاق الأموال الحزبية من القضايا الحساسة في إدارة الشؤون المالية للأحزاب والشؤون السياسية، وتعتبر متابعة إنفاق هذه الأموال أداة سياسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في الحياة السياسية، بمعنى أنها ليست مجرد إجراء إداري. لذا يقيس هذا المؤشر ويتابع إجراءات الهيئة وآلية متابعتها ومحاسبتها ومدى فعالية هذه الآلية.

المؤشر الرئيسي الثاني عشر: توازن التغطية الإعلامية والدعائية ويتكون من مؤشرين فرعيين:

12.1 : مساواة الظهور الإعلامي للأحزاب والمرشحين على القنوات الرسمية

يشكل الظهور الإعلامي أمراً بالغ الأهمية، حيث يعتبر الإعلام الرسمي أحد أهم عوامل التأثير على قرارات الأفراد وتشكيل وعيهم السياسي، لذا يقيس هذا المؤشر مساواة الظهور في القنوات الرسمية، وذلك لتحفيز الحوار السياسي وتعزيز التعددية، ولضمان إعطاء فرصة متساوية لكافة الأحزاب بغض النظر عن حداثة نشوئها أو عدد منتسبيها بالوصول إلى جميع الناخبين بشكل عادل، كما أن ضبط هذا الأجراء يعمل على الحد من إمكانية التأثير على إرادة الناخبين لصالح حزب على آخر وتقليل الانحياز الإعلامي، ومن خلال ذات المؤشر يمكن رصد مدى تفعيل دور الاعلام الرسمي ودوره برفع وتحسين وعي الجمهور بالبرامج الانتخابية.

12.2 : الرقابة على وسائل الإعلام خلال فترة الصمت الانتخابي

يقيس هذا المؤشر مدى التزام وسائل الإعلام الرسمية والقنوات والمواقع والصحف المرخصة بالقانون الذي ينص على الالتزام بالصمت الانتخابي، وذلك لحماية حقوق الناخبين وإعطائهم فرصة للحكم دون تأثير من الدعايات والحملات على قرارهم، بهدف ضمان النزاهة والحقوق التنافسية والمتساوية، لذا يُعنى هذا المؤشر بدراسة الآلية ودرجة ضبط الهيئة المستقلة للانتخاب لهذه العملية.

المؤشر الرئيسي الثالث عشر: دقة وشفافية نتائج الانتخابات ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية:

13.1 : الوقت المستغرق لإعلان النتائج

يقيم هذا المؤشر مدى التزام الهيئة المستقلة للانتخاب بالتوقيت المعلن عنه لإعلان نتائج الانتخاب، وتعتبر هذه النقطة حاسمة وهامة، إذ إن الالتزام بالتوقيت يرفع من مصداقية النتائج ويعكس صورة حسنة عن سلاسة الإدارة ودقتها، ويساهم في تجنب الضغط السياسي وإمكانية التلاعب بالنتائج وتعزيز ثقة الجمهور.

13.2 : نسبة الطعون والاعتراضات من قبل المرشحين

يُعد هذا المؤشر هاماً لتقييم نزاهة وشفافية العملية الانتخابية إذ أنه يعكس مدى الرضا عن سير الانتخابات، بالإضافة إلى معرفة فعالية الإجراءات المتبعة في إدارة العملية الانتخابية.

حيث تصنف مؤشرات ارتفاع نسبة الطعون والاعتراضات إلى وجود مشكلات في تنظيم العملية الانتخابية، أو وجود انتهاكات محتملة، وهو ما يثير الكثير من المخاوف بشأن نزاهة النتائج، ومن الناحية المقابلة يمكن اعتبار النسبة المنخفضة للطعون والاعتراضات من قبل المرشحين إلى حالة من الرضا والقبول بالإجراءات الإنتخابية وهو مؤشر واضح لارتفاع الثقة بالنظام الانتخابي وفعالية إجراءات الهيئة، ويساهم تحليل بيانات هذا المؤشر في تحديد الأسباب الكامنة وراء هذه الطعون مثل الأخطاء أو عدم الالتزام بالإجراءات القانونية وغيرها.

13.3 : الثقة العامة والرضا عن النتائج

يعتبر هذ المؤشر من أهم المؤشرات، إذ إن ثقة العامة في العملية الانتخابية من العناصر الأساسية والأولى لاكتساب الشرعية، ويعزز من نزاهة الانتخابات وشفافيتها ويقود إلى قبول النتائج وزيادة الاستقرار وتحسين المشاركة السياسية وبناء علاقة ثقة بين المسؤولين والأفراد، ويمكن اعتباره أداة للمساءلة في حال كان هناك تراجع في مستويات الثقة والرضا، لذا يقيم هذا المؤشر مدى الثقة العامة لدى الناخبين بالهيئة المستقلة للانتخاب وإدارتها للعملية الانتخابية ورضاهم عن النتائج النهائية.

النتائج

تم توزيع العلامات المرجعية كما هو موضح بالجدول أدناه، ويليه تفصيل تحليلي للمؤشرات الفرعية ونتائجها، حيث تمثل العلامة (10) العلامة الكاملة وتُعطى في حال تحققت كامل الشروط، و (2) للعلامة الأقل إذا كانت غير مطلقة السلبية او النفي لأقل تحقيق، و (0) للنفي في حال لم تتحقق او تلتزم الهيئة بالمعايير.

وقد تم منح كل المؤشرات ذات القيمة والوزن، إذ أن الحقوق والحريات متساوية بالقيمة والأهمية ولا يمكن رفع وتفضيل حق على آخر أو حرية على أخرى، حيث أنه في حال وجود مؤشرات متفاوتة في الوزن، قد يؤدي ذلك الى توجيه الجهود نحو الامتثال لتلك المؤشرات عن غيرها، مما يخل من الأهداف الأساسية للمؤشر بتحقيق الامتثال للجميع المعايير، وعليه تم اعتماد نفس الوزن لجميع المؤشرات.

وقد تدرجت العلامات بين 5 درجات إلى درجتين، بما يتناسب مع طبيعة المؤشر الفرعي.

عدد التدرجات في العلامة المرجعية	العلامات الأخيرة مطلقة السلبية او النفي	التدرجات في قيمة العلامة				
5	لا	10	8	6	4	2
5	نعم	10	7.5	5	2.5	0
4	لا	10	7.5	5	2.5	
4	نعم	10	6	3	0	
3	لا	10	6	3		
3	نعم	10	5	0		
2	لا	10	5			
2	نعم	10	0			

جدول رقم (1) : التدرج في قيمة علامة المؤشر الفرعي مقارنة بعدد التدرجات وشكل معيار القياس لأدنى علامة

المؤشر الرئيسي الأول: الوصول إلى مراكز الاقتراع المتاحة:

1.1: متوسط عدد الناخبين لكل صندوق اقتراع

تم قياس هذا المؤشر من خلال تقييم عدد الناخبين الكلي والمكون من "5,115,219" ناخب، على عدد صناديق الاقتراع المتاحة في المملكة "5,844" وعليه يكون العدد لكل صندوق "875"، وفي ظل أسس التقييم المثالية التي يبنى عليها معايير القياس يمكن ببساطة رصد وجود ثغرة حسابية في الزمن الممنوح للاقتراع لكل مواطن، حيث بنيت المعادلة الزمنية للاقتراع من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب بناء على ادنى نسبة استجابة من قبل المواطنين للاقتراع، لا على أعلى نسبة اقتراع ، فعلى سبيل المثال في حال أردنا منح كل ناخب 3 دقائق فقط للاقتراع فإن الـ 12 ساعة المحددة لسير العملية الانتخابية بسلاسة غير كافية.

وبعرض المعطيات السابقة على المعايير للتقييم فقد تم التدرج بالعلامة ضمن 5 درجات بحيث تُعطى العلامة 10 إذا كان عدد الناخبين لكل صندوق أقل من 500 ناخب، والعلامة 8 إذا كان عدد الناخبين 501-700 لكل صندوق، و6 لـ 701-900، و4 لـ 901-1100، وأخيراً العلامة 0 في حال زاد عدد الناخبين لكل صندوق عن الـ 1101، وبذلك وحسب المعطيات فقد رصدت العلامة "6" ضمن هذا المعيار.

1.2: سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة

اعتمد قياس هذا المؤشر على مجموعة من الأدوات، أهمها المراقبات الميدانية والتقارير الخاصة، وفي بيانات مركز مؤشر الأداء |كفاءة التي أصدرها تباعاً أثناء متابعة العملية الانتخابية. وسجل للهيئة المستقلة للانتخاب اطلاقها خدمة الاستعلام وتقديم الشكاوي عبر تطبيق الواتساب للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية (الصم وضعاف السمع) في منتصف تموز 2024. وعملت على توفير متطوعين (مرشدين)، يوم الاقتراع لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة الى تجهيز (95) مدرسة لاستخدامها كمراكز نموذجية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وقدمت الهيئة خطة تنفيذية بالتعاون مع المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة شملت التوعية والاعلام ورفع قدرات العاملين في العملية الانتخابية وتطوير قواعد البيانات الخاصة بذوي الاعاقة.

وخلال عمليات متابعة فريق المؤشر تم رصد مجموعة مشاهدات، حيث أظهر بيان المركز تحت عنوان "بيان منتصف يوم الاقتراع" جملة ملاحظات بهذا السياق بينت أن 53.3٪ من مراكز الاقتراع مجهزة أو مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالرغم من إعلان الهيئة تخصيص مراكز معينة للأشخاص ذوي الإعاقة.

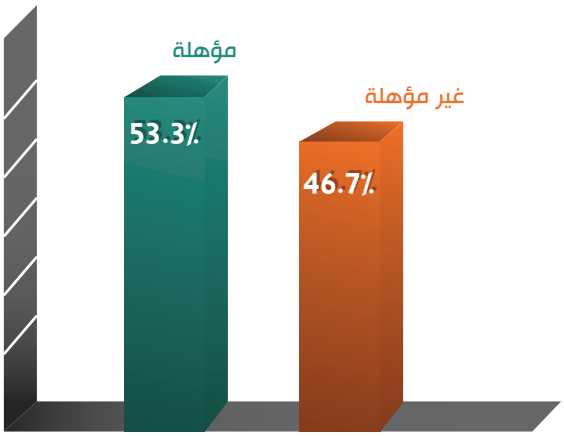

شكل رقم (1): نسبة مراكز الاقتراع الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية

وهو ما يعني أن المراكز وفرت التسهيلات لهذه الفئة ولكنها بحاجة إلى مزيد من التحسينات نظراً لضعف البنى التحتية أو سوء التقدير في حالات مثل وجود صناديق الاقتراع في الطابق الثاني، ويسجل مراقبين كفاءة الميدانيين اضطرار رجال الدفاع المدني وفي حالات قوات الدرك للتدخل في بعض المراكز لإيصال وحمل الناخبين إلى صناديق الاقتراع.

وتم التدرج بالعلامة ضمن 5 درجات بحيث تمنح العلامة 10 في حال كان الوصول مثالي من حيث المسارات الخاصة والمعدات ووجود أشخاص للمساعدة، والعلامة 7.5 في حال كان الوصول جيد جداً ولكن هناك حاجة لتحسينات بسيطة، وعلامة 5 في حال كان الوصول جيداً ولكن بحاجة لتحسينات، وعلامة 2.5 إذا ما كان الوصول ضعيفاً بسبب وجود عوائق كبيرة لكن هناك وصول، والعلامة 0 في حال لم يكن الوصول ممكناً، وبعد ادخال المعطيات الميدانية وتحليل بيانات التقارير تم رصد العلامة "7.5" فكما تم التوضيح كانت أكثر من نصف المراكز مجهزة وكان الوصول جيداً ولكن هناك ضعف في البنى التحتية وسوء تقدير في اختيار موقع صندوق الاقتراع داخل المنشأة.

1.3: حق تصويت المغتربين

وفقا لبيانات وزارة الخارجية الأردنية فقد بلغ عدد المغتربين ما يقرب من مليون شخص، وبمراجعة سجلات الناخبين وبحسب إشارة رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب في تصريحاته فإنه يحق لنسبة كبيرة منهم الانتخاب. وبمراجعة البيانات الإحصائية لهذه الفئة، فإن النسبة الكبرى من عدد الأردنيين المقيمين في الخارج تقيم في دول الخليج العربي، حيث تقدر بنحو 81٪ من مجمل المغتربين الأردنيين وبتعداد 755 ألف شخص.

وبالعودة لقانون الانتخاب الأردني نجد إن قانون الانتخاب لم يأت بنص صريح في ما يتعلق بتصويت المغتربين، وترك أسماء الأردنيين في الخارج ضمن قوائم الانتخاب، فيحق لهم التصويت إذا كانوا داخل الأردن.

وعليه يسجل عدم مشاركة هذه الفئة المتواجدة خارج حدود المملكة الأردنية الهاشمية نظراً لوجود عائق تشريعي قانوني.

ولقياس قيم هذا المؤشر فقد تدرجت العلامة ضمن 4 درجات، إذ أعطيت العلامة 10 إن كان التصويت متاحاً لجميع المغتربين بلا استثناء "إتاحة بالسفارات والقنصليات"، والعلامة 6 في حال كان التصويت متاحاً بشكل جزئي او مقيد بسبب رفض بعض الدول المستضيفة، والعلامة 3 إن كان متاحاً بشكل مقيد و0 إن حُرم المغترب من حقه في الاقتراع، وقد بينت الدراسات أن التصويت للمغتربين كان متاحاً لكن بشكل جزئي ومقيد، إذ توضح وبحسب ما تم رصده أن العديد من المغتربين المقيمين داخل المملكة وخارجها لم يتمكنوا من الاقتراع رغم تواجدهم يوم الاقتراع لعدم ثبوت مكان إقامتهم وتعذر تغيير وتعديل ذلك لعدة أسباب منها ضيق الوقت أو وجودهم خارج البلاد في الفترة الممنوحة للتعديل، أو عدم معرفتهم بهذه النقطة، وعليه رصدت العلامة 3 ضمن هذا المؤشر.

1.4: ملاءمة توقيت فتح وإغلاق مراكز الاقتراع

بحسب رصد مركز مؤشر الأداء كفاءة فقد أصدر رئيس الوزراء بلاغ تعطيل المؤسسات يوم الاقتراع قبل ما يقارب الأسبوعين من عملية الاقتراع وذلك استناداً لبلاغ دولة رئيس الوزراء رقم (12) لسنة 2024 الصادر يوم الأربعاء الموافق 28/08/2024 لغايات تمكين الموظفين من ممارسة حقهم الانتخابي لاختيار أعضاء مجلس النواب العشرين، وبحسب البلاغ فقد تقرر تعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة والجامعات الرسمية والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة وأمانة عمان الكبرى والشركات المملوكة بالكامل للحكومة أعمالها يوم الثلاثاء الموافق 10/09/2024

في هذا المؤشر تدرجت العلامة ضمن 5 درجات وجاءت العلامة 10 إذا ما كان يوم الانتخابات يوم عطلة رسمية وأتيحت 12 ساعة تصويت أو أكثر (ساعتين زيادة عن نظام الورديات في الدولة)، والعلامة 8 في حال كان يوم عطلة رسمية وأتيحت بين 9-8 ساعات للتصويت، و6 إذا ما كانت 8 ساعات تصويت دون إجازة رسمية، و4 لأقل من 8 ساعات و2 أقل من 6 ساعات، وقد تحققت الشروط كاملة وذلك وفقاً للتقارير الرسمية والملاحظة الميدانية، إذ كان يوم الاقتراع يوم إجازة رسمية لكل المملكة، وفتحت أبواب مراكز الاقتراع الساعة 7 صباحاً وأغلقت تمام الساعة 7 مساءً، وبحسب المعطيات تم رصد العلامة 10 لهذا المؤشر.

المؤشر الرئيسي الثاني: ضمان سرية التصويت:

2.1: كفاءة التعامل مع تقارير خروقات سرية التصويت

تم التقييم بناءً على تقارير الهيئة والمراقبين والبيانات حول كيفية التعامل مع هذه الخروقات، وتدرجت العلامة إلى 4 درجات، بحيث تمنح الـ 10 في حال كانت الفعالية مثالية من حيث الاستجابة الفورية والتحويل للجهات الأمنية لاتخاذ الإجراء القانوني، والعلامة 6 في حال كانت الفعالية متوسطة بحيث تكون الاستجابة متفاوتة، و 3 للفعالية المنخفضة و0 في حال كانت غير فعالة.

وبحسب ما جاءت به التقارير الميدانية التي تم تحليل بياناتها، وبمراجعة بيان منتصف يوم الاقتراع لمركز مؤشر الأداء |كفاءة وتقرير إغلاق الصناديق، فقد كانت الفعالية متفاوتة من حيث الاستجابة الفورية والتحويل للجهات الأمنية لاتخاذ الإجراء القانوني وعليه تم رصد العلامة (6) لهذا المؤشر

2.2: التدابير الأمنية في مراكز الاقتراع

تقوم الخطة الأمنية للانتخاب بالتشارك بين الهيئة المستقلة للانتخاب مع وزارة الداخلية، حيث رصد مجموعة اجتماعات وبيانات مشتركة واعلانات مثل اعلان مديرية الأمن العام للخطة الأمنية ليوم الاقتراع.

اعتمد التقييم من خلال الملاحظات الميدانية، ومتابعة الكتب الرسمية الصادرة من الهيئة ورئاسة الوزراء والوزارات وبيانات الداخلية والأمن العام، وتدرج المؤشر إلى 5 درجات، وتوزعت العلامات بحيث تمنح العلامة 10 للتدابير الأمنية المثالية أي أن تكون محكمة الدخول والخروج والحراسة على مركز الاقتراع وهناك خصوصية للصناديق، والعلامة 7.5 في حال كانت الفعالية متوسطة وذلك بحدوث خلل بإحدى النقاط السابقة، و 5 فعالية مقبولة عند وجود خلل بأكثر من نقطتين، و 2.5 للفعالية الضعيفة و0 في حال كانت غير فعالة.
وتم رصد العلامة 10 إذ كانت التدابير الأمنية مُحققة وذات فعالية عالية.

2.3: رضا الناخبين عن سرية التصويت

يرتبط هذا المؤشر بنتائج الاستبيان الموزع، إذ تم تقييمه في القسم الثالث ويتكون من ثلاث أسئلة معنية بهذا الجانب

1. كيف تقيم درجة سرية عملية التصويت في الانتخابات الأخيرة؟
2. هل كنت تشعر بأن التصويت كان سرياً بما فيه الكفاية؟
3. وهل تعتقد أن الإجراءات المتخذة لحماية سرية التصويت كافية بالنسبة لك؟

وجاءت النتيجة كما يلي:
أشارت نتائج تقييم درجة سرية عملية التصويت إلى رضا (86.5٪) من المستجيبين من خلال تحليل خلاصات أرقام اجابات السؤال الأول، وفي رصد استجابات سؤال مدى الشعور بكون التصويت كان سرياً بما فيه الكفاية أكد (90.9٪) من المستجيبين على رضاهم التام بهذا الصدد، فيما أقر (75.4٪) من المستطلعين بأن الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب كانت كافية لضمان سرية التصويت في ردهم على السؤال الثالث، وبحساب معدل الاستجابات لكامل جداول قياس الرضا عن سرية التصويت، والتدرج في توزيع العلامة على مقياس من (0-10) تم رصد علامة (7.9) لهذا المؤشر.

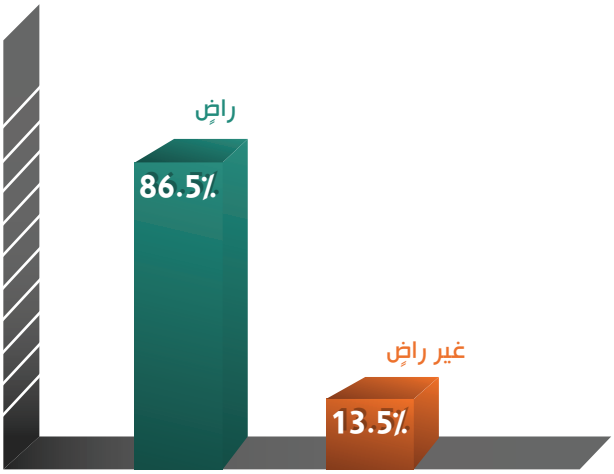

شكل رقم (2): نسبة رضا المقترعين عن سرية عملية التصويت

المؤشر الرئيسي الثالث: تعددية الأحزاب والمنافسة العادلة:

3.1: قدرة الأحزاب على المشاركة

تم اعتماد تقارير الهيئة والجلسات النقاشية التي ارتكزت على استشارة باحثين قانونيين ومراجعة كافة الطعون المقدمة بخصوص عدم قبول الترشح لتحليل هذا المؤشر، وقد تم التدقيق على مراجعة إجراءات الهيئة بدءا من تقديم الطلب والاجراءات وحتى لحظة التحويل للقضاء.

وتدرجت العلامة فيه إلى درجتين، بحيث تمنح العلامة 10 إذا ما تم قبول طلبات ترشح جميع الأحزاب، والعلامة 0 في حال رفض طلب ترشح أي حزب استوفى الشروط أو أكثر، ومن خلال المتابعة تحققت كل الشروط ولم يتم منع أي حزب من الترشح خلال انتخابات 2024 وعليه فقد تم رصد العلامة "10"

3.2: قدرة الأحزاب على التنافس بحرية وعدالة

اعتمدت تقارير المراقبين المحليين والدوليين، والملاحظات الميدانية والرصد والمتابعة، وتدرج توزيع العلامة إلى درجتين، 10 في حال سمح لجميع الأحزاب بكل أشكال الدعاية دون تضييق او توجيه للرأي العام و 0 إن تم التضييق، وقد رصد فريق المركز ذلك، وجاءت النتيجة أن جميع الأحزاب مُنحت حق الدعاية والتنافس دون قيود، وعليه تحققت كافة الشروط ومنحت العلامة 10 لهذا المؤشر.

3.3: تواجد مراقبين وممثلين عن الأحزاب

يعكس هذا المؤشر استعداد الهيئة المستقلة للانتخاب الكامل وعملها للحد من التلاعب والتزوير وتأكيد نزاهة العملية الانتخابية، كما تم متابعة بيانات الهيئة المستقلة للانتخاب حول التعليمات المتعلقة بالعملية الانتخابية بكافة مراحلها، والمتضمنة مرحلة اعتماد المراقبين، ورصد اجتماعات الهيئة مع الأحزاب لتوضيح الاجراءات للأمناء العاميين للأحزاب.

وقد اعتمد تقييم هذا المؤشر على تقارير الهيئة والمراقبين والملاحظات الميدانية، وتدرجت العلامة إلى درجتين، 10 في حال سُمح بوجود المراقبين وممثلي الأحزاب، و 0 إن تم الحد من ذلك، وعليه مُنحت العلامة 10 إذ سُمح بوجود المراقبين وممثلي الأحزاب في كل المراحل الانتخابية.

المؤشر الرئيسي الرابع: مراقبة الانتخابات:

4.1: تسهيل وجود المراقبين الدوليين والمحليين

اعتمد تقييم هذا المؤشر على وجود المراقبين، أولاً من خلال الملاحظات الميدانية وتقارير المراقبين وثانياً من خلال متابعة إجراءات الهيئة في هذا السياق، حيث يرصد مراقبو مؤشر الأداء أول اعلان رسمي بهذا الشأن تحت عنوان " إعلان صادر عن الهيئة المستقلة للانتخاب لبدء اعتماد المراقبين الدوليين" بتاريخ 13 أيار 2024، وقام فريق المؤشر بفحص الروابط المرفقة بالإعلان وتجربتها وتقدير مدى سلاسة الإجراءات وكفاءتها، ومقابلة مندوبي البعثات الدولية للتأكد من سلاسة عملية الاعتماد.

وتدرج توزيع العلامات إلى علامتين 10 في حال كان هناك تسهيلات لوجود مراقبين دوليين ومحليين و 0 إن تم التضييق عليهم، وبحسب ما جاء في التقارير ومن خلال الملاحظة، وتم تقدير العلامة 10 إذ تحققت الشروط المطلوبة.

4.2: الشفافية والاستجابة لملاحظات المراقبين

تم تقييم هذا الجانب من خلال الملاحظات الميدانية وتقارير المراقبين، وبمراجعة خلاصات التقارير الميدانية كما في بيان منتصف يوم الاقتراع لمركز مؤشر الأداء|كفاءة، تم تحليل كل البيانات وعرضها على التقييم بحيث تدرج توزيع العلامة إلى 5 درجات، وجاءت العلامة 10 في حال كانت الشفافية والاستجابة مثالية، و7.5 في حال كانت مرتفعة بمعنى وجود استجابة ولكن هناك تقصير، 5 مقبولة ، 2.5 ضعيفة، و 0 لا يوجد استجابة أو شفافية، وتبين من خلال ملاحظات وتقارير فريق الرقابة الخاص بالمركز، وجود استجابة وشفافية عالية ومرتفعة، لكن هناك تقصير، إذ لوحظ تأخر في الاستجابة في بعض المراكز، وتم رصد العلامة 7.5 .

المؤشر الرئيسي الخامس: تأثير البرامج التثقيفية:

5.1 : نسبة الناخبين الواعيين بحقوقهم

اعتمد تقييم هذا المؤشر على الاستبيان في القسم الرابع وتكون من 5 أسئلة ومعني بدراسة نسبة الناخبين الواعيين بحقوقهم من خلال الأسئلة التالية:

- هل كنت على دراية بحقوقك كناخب خلال مراحل الانتخابات 2024؟
- هل كنت تعرف الإجراءات اللازمة للتسجيل كناخب؟
- هل كنت تعرف المواعيد الخاصة بالانتخابات والتصويت؟
- هل كنت تعرف الإجراءات اللازمة لتقديم شكوى أو اعتراض إذا لزم الأمر؟
- كيف علمت بحقوقك الانتخابية؟ وستقسم العلامة على هذه الاسئلة وتمنح العلامة بعدها.

وجاءت النتائج كما يلي:

أشارت النتائج الكلية والتي شملت تحليل خمس مستويات دقيقة متزامنة مع مراحل العملية الانتخابية كما تم الإشارة اليها بالأسئلة آنفاً، حيث تم تقسيمها بصورة متدرجة تبدأ بمرحلة تقييم الوعي بحقوق الناخب وانتقالاً بمعرفة المستجيب للإجراءات المتبعة للتسجيل، ومدى الإحاطة بمواعيد الانتخاب مروراً بمعرفة الناخب بالبرتوكول المتبع في حال الاعتراض أو الشكوى وانتهاءً بالوعي الكلي بالحقوق الانتخابية حيث خلص تحليل جداول الاستجابات إلى نسبة وعي عالية للناخبين بحقوقهم وصلت إلى (86.7٪)، وبحساب معدل الاستجابات لكامل جداول قياس مدى إحاطة الناخب الأردني بحقوقه الانتخابية والتدرج في توزيع العلامة على مقياس من (0-10) تم رصد علامة (7.2).

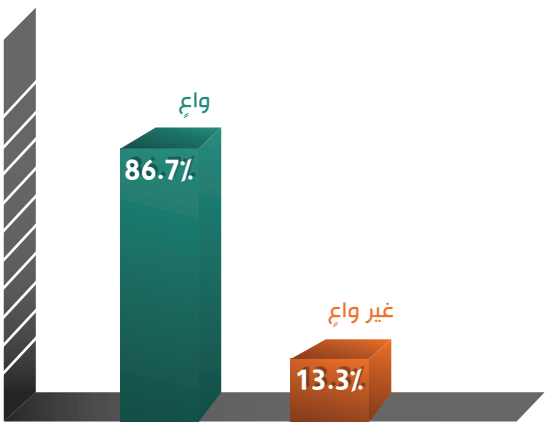

شكل رقم (3): نسبة وعي الناخبين بحقوقهم

5.2 : تأثير الحملات التوعوية على الإقبال

تم تقييم هذا المؤشر في القسم الخامس ويتكون من 8 أسئلة ومعني بدراسة تأثير حملات التوعية على الإقبال على الانتخابات في الاستبيان المكون من ثمانية أسئلة:

- هل شاركت مسبقاً في الانتخابات؟ في حال كانت الإجابة لا ما سبب عدم المشاركة؟
- من أين سمعت عن انتخابات 2024؟
- هل قمت بزيارة موقع الهيئة المستقلة للانتخاب للحصول على المعلومات؟
- هل تعتقد أن حملات التوعية أثرت على قرارك في المشاركة في الانتخابات؟
- هل شعرت أن هناك جهود خاصة لتشجعيك على التصويت؟ مثل حملات الدعوة للتصويت، الندوات، الاتصالات الهاتفية وغيرها؟
- هل تعتقد أن حملات التوعية يجب أن تزداد، لزيادة مشاركة المواطنين في الانتخابات؟
- ما هو العامل الرئيسي الذي يمكن أن يشجعك على المشاركة في الانتخابات المقبلة؟

ويلاحظ من عدد الأسئلة أنه تم تكثيف البحث بهذا الجانب من خلال هذا الكم من الأسئلة التي تستهدف كل مراحل ومستويات حملات التوعية للوصول إلى أعلى معايير التقييم الدقيقة المتعلقة بقياس أُثر التوعية المرتبط بشكل وثيق بالاستجابة للمشاركة في العملية الانتخابية.

حيث خلص تحليل جداول الاستجابات لمجموع الأسئلة إلى ضعف في الأثر الناتج عن حملات التوعية ويسجل ما نسبته (52.3٪) من المستجيبين تأثرهم في هذه الحملات.

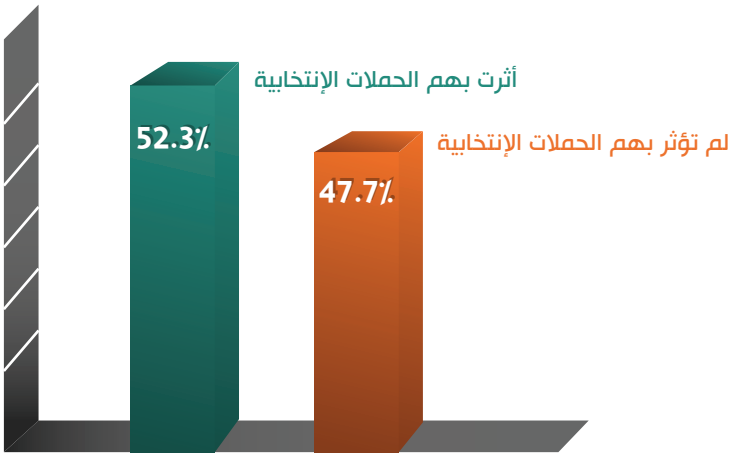

شكل رقم (4): تأثر الناخبين بالحملات الاعلانية

وبمراجعة قيم الاستجابات الكلية المختصة بأثر حملات التوعية على الإقبال على الانتخابات وبتحليل كل الجداول تم رصد علامة (3.9) ضمن المؤشر الذي يتدرج من (0-10)

5.3 : تقييم فعالية الوسائل التعليمية والترويجية

تم تقييم هذا المؤشر من خلال القسم السادس في الاستبيان وتكون من الأسئلة الست التالية:

1. هل كان لديك معرفة مسبقة عن وجود انتخابات نيابية في الأردن وموعدها؟
2. هل وجدت الوسائل التعليمية مثل الحملات التوعوية والاعلانات والبرامج التلفزيونية مفيدة لفهمك لأهمية وآلية المشاركة في الانتخابات البرلمانية؟
3. هل شعرت أن المعلومات المقدمة كانت كافية لتمكينك من اتخاذ قرار مدروس بشأن التصويت في الانتخابات البرلمانية؟
4. هل لاحظت وجود حملات خاصة بتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات البرلمانية؟

وجاءت النتائج كما يلي:

يرى ما نسبته (52.6٪) من المستجيبين عدم نجاعة وفعالية الوسائل التعليمية والترويجية وهو ما يتوافق تماماً مع مؤشر قياس الأثر للتوعية الذي تم تفصيله آنفاً، وبتحليل البيانات نجد تركيز كبير على الكم أكثر من الكيف وهو ما انعكس سلبياً على هذا المؤشر، حيث تم رصد علامة (4.7) لهذا المؤشر.

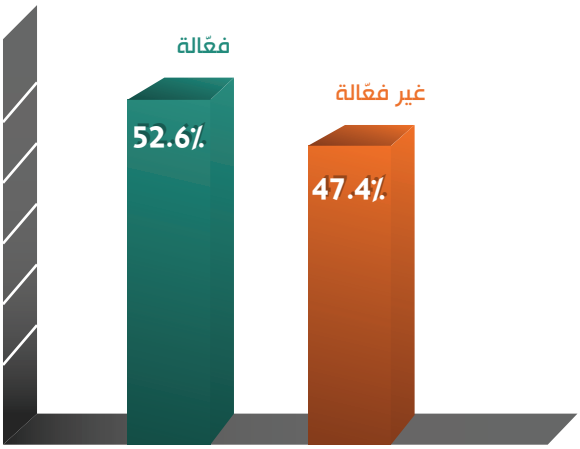

شكل رقم (5): فعالية الوسائل التعليمية

المؤشر الرئيسي السادس: التسجيل الانتخابي:

6.1: إجراءات تسجيل الناخبين (سجلات الناخبين)

اعتمدت دراسة هذا المؤشر على الملاحظات الميدانية والجلسات النقاشية، حيث تم رصد النصوص التشريعية واجراءات التنفيذ وعرض القوائم الانتخابية على المنصات الالكترونية المخصصة.

وقد تم التدرج بالعلامات ضمن 5 درجات، بحيث تكون العلامة كاملة إن كانت التسجيل تلقائي، تسجيل عبر الانترنت 7.5، التسجيل الثابت والمتنقل في مراكز تسجيل معتمدة 5، التسجيل يوم الانتخاب في مركز الاقتراع 2.5.، وقد حققت الهيئة ذلك إذ أن التسجيل تلقائي وعليه تم رصد العلامة 10.

6.2: سهولة الوصول إلى السجلات

قُيم هذا المؤشر بالاعتماد على الملاحظات الميدانية من خلال فريق مراقبي المركز ومتابعاتهم مع المقترعين ومن خلال الرصد الالكتروني المكتبي لمنصات الهيئة المستقلة للانتخاب، ومتابعة إعلانات وبيانات الهيئة بذات الخصوص.

وفي تقييم هذا المؤشر يتم منح العلامة الكاملة في حال تم نشر السجلات قبل 3 أشهر من تاريخ الاقتراع مع إمكانية الاعتراض والتعديل ضمن مهلة أكثر من 30 يوم، و7.5 في حال نشر السجلات قبل شهرين مع إمكانية الاعتراض والتسجيل، و 5 لنشر السجلات قبل شهر وإمكانية الاعتراض والتعديل ضمن 14 يوم، و2.5 في حال نشرت السجلات قبل شهر دون إمكانية تعديل واعتراض.

وبتحليل ما تم متابعته فقد تم رصد العلامة 10 إذ نشرت الهيئة السجلات قبل 3 أشهر من تاريخ الاقتراع وأعطت مهلة تزيد عن 30 يوم للاعتراض والتعديل.

المؤشر الرئيسي السابع: دقة وتحديث السجلات الانتخابية:

7.1: نسبة الاعتراض على السجلات

يعنى هذا المؤشر بنسبة الاعتراضات المقدمة على سجلات الناخبين، ويشمل تحليل عدد الاعتراضات بإجمالي عدد السجلات، ونسبة الاعتراضات تعكس مدى دقة وموثوقية سجلات الناخبين، ففي حال كانت الاعتراضات مرتفعة يشير ذلك إلى وجود خلل في دقة السجلات كإدراج أسماء غير صحيحة أو إغفال بعض الأفراد المؤهلين، لذا يساهم هذا المؤشر بدراسة وتقييم فعالية نظام إدارة وتصحيح السجلات، وعليه إذا كانت أقل من 0.02٪، تمنح العلامة الكاملة، و7 علامات إن كانت 0.02-0.08٪، و3 في حال كانت 0.081 – 0.1٪، و2.5 في حال كانت أكثر من 0.1٪ .

بينت نتائج الرصد والتقييم استقبال 542 اعتراض ضد الغير بنسبة مقدارها 0.011٪ وعليه تم رصد العلامة الكاملة بمقدار 10 لهذا المؤشر.

7.2: تحديثات السجل الانتخابي

اعتمد التقييم في هذا المؤشر على تقارير الهيئة والملاحظات الميدانية، وعلى عمليات رصد فريق مركز مؤشر الأداء |كفاءة المكتبية والالكترونية ومتابعة بيانات واعلانات الهيئة.

وتدرجت العلامة إلى 5 درجات، بحيث تمنح العلامة 10 إذا كان آخر تحديث منذ أقل من 6 أشهر، و7.5 في حال كان آخر تحديث منذ أقل من 9 أشهر، و5 إذا كانت منذ 12 أقل أو يساوي 12 شهر، و2.5 إذا كان أكثر من 12 شهر وأقل من 18 شهر، و0 لأكثر من 18 شهر، وتم رصد العلامة 10 إذ أن التحديثات تتم كل 6 شهور ما يمثل مرتين كل عام.

المؤشر الرئيسي الثامن: كفاءة إدارة الشكاوى:

8.1: سرعة الاستجابة للشكاوى والاعتراضات

يتم التقييم هذا المؤشر من خلال القسم السابع في الاستبيان والذي يتكون من الأسئلة الأربعة التالية:

- هل قدمت شكوى أو اعتراض إلى الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن بشأن انتخابات 2024؟
- إذا كانت إجابتك "نعم"، كم من الوقت استغرقت الهيئة للرد على شكواك أو اعتراضك؟
- كيف تقيم سرعة استجابة الهيئة المستقلة للانتخاب لشكواك أو اعتراضك؟
- هل كانت استجابة الهيئة لشكواك أو اعتراضك مرضية؟

وجاءت النتيجة كما يلي:

لم يقدم (88.6٪) من المستجيبين أي شكوى أو اعتراض فيما ما توزعت (11.4٪) المتبقية تقريباً بالمناصفة بين الذكور والإناث، حيث قدر عدد الشكاوي والطعون (87)، سجل للذكور (49) شكوى و (38) للإناث.

وأكد المستجيبون أن (42) شكوى من أصل (87) شكوى او اعتراض أي ما يقارب نصف عدد الشكاوى المقدمة تم الاستجابة لها خلال أقل من أربعة وعشرين ساعة، فيما قدر عدد الشكاوى التي تم الاستجابة لها خلال فترة (72) ساعة (9) شكاوى من أصل المجموع الكل ، وسجل الرد على (4) شكاوى خلال فترة أكثر من (72) ساعة وأقل من اسبوع، وأكد باقي المستجيبين والمقدر عددهم (29) بأنه لم يتم الرد عليهم حتى تاريخ إجراء الاستطلاع.

وبتحليل كامل بيانات الاستجابات تم رصد علامة (6.7٪) لهذا المؤشر.

8.2: رضا المشتكين عن عملية إدارة الشكاوى

تم قياس هذا المؤشر من خلال القسم الثامن في الاستبيان، وعبر الأسئلة التالية:

- كيف كانت تجربتك بشأن تقديم الشكوى؟
- هل كانت الإجراءات المطلوبة لتقديم الشكوى واضحة بالنسبة لك؟

وتم التدرج بتوزيع العلامات ضمن 10 درجات وعليه أتت النتيجة كما يلي:

قُيم المؤشر من خلال قسمين الأول مرتبط بسلاسة الإجراء المتعلق بتقديم الشكوى والثاني مرتبط بالرضى عن استجابة الهيئة في حال تقديم الشكوى، وبتحليل بيانات كلا القسمين تبين أن ما يقارب (85٪) من المستجيبين لم يقدموا أي شكوى ولم يسيروا بالإجراءات لتقيمها، فيما عبرت الفئة التي خاضت تجربة تقديم الشكوى عن رضاها عن سهولة تقديم الشكوى بنسبة قدرت بـ (89.4٪)، فيما سجلت ذات الفئة حالة رضى عن استجابة الهيئة بنسبة أقل قدرت بـ (65.5٪)

وبعد تحليل كافة بيانات المستجيبين رصدت علامة (7.7) لهذا المؤشر.

المؤشر الرئيسي التاسع: دقة المعلومات الانتخابية المقدمة:

9.1: دقة ووضوح المعلومات المقدمة للجمهور

اعتمدت نتائج المؤشر على نتيجة الاستبيان الموزع والقسم التاسع المكون من 6 أسئلة، وهي

- كيف تقيم دقة المعلومات التي تم تقديمها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب بشأن الانتخابات النيابية القادمة؟
- هل وجدت المعلومات مفيدة، والوصول إليها سهل؟
- هل كانت المعلومات المقدمة كافية وتوضح أهمية المشاركة في الانتخابات النيابية؟
- هل شملت المعلومات جميع الجوانب الرئيسية المتعلقة بالانتخابات النيابية مثل إجراءات التصويت والتسجيل والترشح؟
- هل تعتقد أن هناك حاجة لتحسين جودة المعلومات المقدمة حول الانتخابات النيابية القادمة؟
- إذا كانت إجابة السؤال السابق نعم، أذكر بعض التحسينات اللازمة من وجهة نظرك.

وجاءت النتائج كما يلي

تم استهداف مجموعة محاور لقياسها تمثلت بدقة المعلومات المقدمة من قبل الهيئة المستقلة وكفاءة هذه المعلومات وسهولة الوصول اليها، حيث قدر المستجيبون حالة رضا كبيرة عن دقة المعلومات التي تم تقديمها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب وبنسبة (84.1٪) يوازيها حالة رضى مماثلة عن كفاءة وسهولة الوصول للمعلومات بنسبة قدرها (89.2٪)، وبتحليل كل الاستجابات على هذا المحور تم رصد العلامة (7.5).

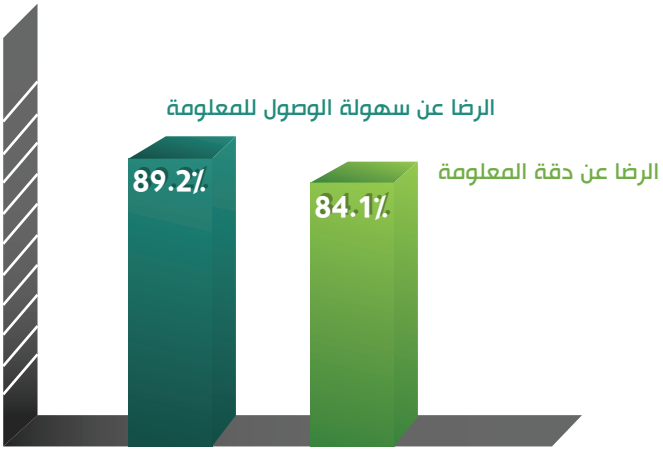

شكل رقم (6): الرضا عن سهولة الوصول للمعلومات ودقتها

9.2: توقيت نشر المعلومات

تم تقييم هذا المؤشر من خلال تقرير الهيئة ورصد فريق المركز لمواعيد النشر والإطار الزمني المعتمد وتدرج توزيع العلامات إلى 4 درجات، وتوزعت كما يلي: 10 إذا كان الالتزام مثالياً وتم الالتزام بالجدول والإطار الزمني المعلن مسبقاً، و6 "متوسط" تأخير محدود لا يتجاوز يومين عن الجدول، و3 "ضعيفة" في حال كان التأخير واضحاً ويتجاوز أسبوعًا، و0 "غير مقبولة" في حال كان التأخير حرجاً أو تجاوز أكثر من أسبوع.

وقد تم الالتزام بالإطار الزمني المعلن والمحدد مسبقاً من قبل الهيئة وبذلك تم رصد العلامة 10.

9.3: شمولية تغطية المعلومات

اعتمدت نتائج المؤشر على نتيجة الاستجابة للأسئلة ذات العلاقة بالشمولية ضمن القسم التاسع بالاستبيان، فقد أكد ما يقارب ثلثي المستجيبين أن المعلومات المقدمة اتصفت بالشمولية حيث يقدر ما نسبته (74.8٪) شمولية المعلومات لجميع الجوانب الرئيسية المتعلقة بالانتخابات، وبتحليل البيانات التي تم جمعها تم رصد علامة (7.5) لهذا المؤشر.

المؤشر الرئيسي العاشر: الامتثال لقوانين حماية البيانات:

10.1: الحوادث المتعلقة بانتهاكات البيانات

تم التدرج بعلامة هذا المؤشر ضمن 4 درجات بحيث تمنح العلامة 10 في حال لم يتم تسجيل حوادث متعلقة بانتهاكات البيانات، والعلامة 6 في حال كانت الحوادث "منخفضة" و 3 لـ "متوسطة" و0 في حال كانت الحوادث مرتفعة، وبحسب عمليات الرصد والرقابة لم يتم رصد حوادث متعلقة بانتهاكات البيانات، وبذلك تم رصد العلامة 10 لهذا المؤشر.

10.2: الامتثال لقوانين حماية البيانات

يسجل في جانب الأمن السيبراني رفض الهيئة تدخل أي جهة حكومية في عمليات الربط الإلكتروني، وحسب ما رصده مراقبوا مؤشر الأداء أن موقع نتائج الانتخابات وجميع الخوادم الخاصة به موجودة فقط في الهيئة، حيث يسجل للهيئة عدم الالتزام بتعميم رئيس الوزراء لوضع جميع العطاءات الخاصة بالربط الإلكتروني والخادم الرئيس في عهدة وزارة الاقتصاد الرقمي، والتزام الهيئة المستقلة للانتخاب بحصرها جميعها داخل مقر الهيئة فقط.

وفي هذا السياق يقيم هذا المؤشر مدى التزام الهيئة بقوانين حماية البيانات المحلية والدولية ويشمل التقييم اتباع الارشادات واللوائح والتشريعات المتعلقة بجمع وتخزين ومعالجة البيانات الشخصية للناخبين وكذلك كيفية ضمان سلامة البيانات وحمايتها من الوصول غير المصرح به وسيتم منح العلامة "10" في حال كان الالتزام كاملاً بالقوانين المحلية والممارسات العالمية وإجراءات وقائية إضافية.

المؤشر الرئيسي الحادي عشر: شفافية تمويل الحملات الانتخابية:

11.1: إجراءات متابعة مصادر التمويل للحملات الانتخابية

تم متابعة إجراءات تشكيل لجنة مراقبة تمويل الحملات الانتخابية وضبط الإنفاق الماليٍّ داخل الهيئة المستقلة للانتخاب، ورصد فريق مراقبي مركز مؤشر الأداء|كفاءة، اجتماعات وإعلانات اللجنة ونشاطاتها وتم متابعة إجراءات الإفصاح المالي والمتعلق بتحديد مقدار الانفاق للحملة الانتخابية ضمن النصوص 25 و 26 و 27 من قانون الانتخاب.

وفي هذا السياق ترصد العلامة الكاملة في حال كانت فعالية الاجراءات متابعة مصادر التمويل مثالية، بمعنى وجود آلية متابعة ومحاسبة فورية وسريعة دون تحيز، و7.5 لفعالية "مرتفعة" في حال كانت الآلية مفعلة بشكل كامل مع بعض الملاحظات البسيطة، و 5 لفعالية "متوسطة" في حال كانت الآلية مفعلة بشكل متفاوت، و2.5 لفعالية "ضعيفة "في حال وجود آلية ولكنها غير فعالة بشكل كبير، و0 في حال عدم وجود اي آلية او غير فعالة دائماً.

وبناء على عملية التحليل والتقييم، فقدتم رصد علامة 7.5 لهذا المؤشر.

11.2: اتخاذ المقتضى القانوني في مخالفات التمويل

تعتبر المادة (11) من نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية رقم (15) 2024 هي المرجع الأساس لتعليمات تقديم الدعم المالي للأحزاب السياسية لسنة 2024 ، فيما كانت الفقرة (ب) من المادة (72) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2024 المرجع الأساس لحزمة التعليمات التنفيذية الخاصة بالافصاح عن موارد تمويل الحملة الانتخابية للقوائم وضبط إنفاقها لسنة 2024.

وفي الجانب الإجرائي يسجل للهيئة إشراك أكثر من جهة ذات علاقة في اللجنة المعنية بالرقابة على الإنفاق المالي للقوائم المرشحة، ومن بينهم البنك المركزي وديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، حيث شكل لجنة برئاسة أمين عام الهيئة المستقلة للانتخاب لهذه الغاية. وتم رصد مجموعة قضايا تم تحويلها من الهيئة إلى الإدعاء العام مرتبطة بمخالفات التمويل.

تم التدرج في علامة هذا المؤشر ضمن درجتين 10 في حال تم اتخاذ المقتضى القانوني في جميع المخالفات وتحويلها إلى القضاء، و0 إن كانت الإجابة لا.

وبناء على عملية التقييم والرصد، فقد تم منح العلامة 10 لهذا المؤشر.

11.3: إجراءات الهيئة في متابعة إنفاق الأموال الحزبية

تمتلك الهيئة بمقتضى المواد 9أ، 9ب، 10، 11، 12 بحسب الفقرة (ب) من المادة (72) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2024 المرجع الأساس حزمة صلاحيات خاصة بمتابعة تنفيذ الإفصاح عن موارد تمويل الحملة الانتخابية للقوائم وضبط إنفاقها لسنة 2024، وما يتبعها من إجراءات.

ولهذا المؤشر تم التدرج بتوزيع العلامة بشكل مشابه لآلية التدرج بمؤشر متابعة مصادر تمويل الحملات الانتخابية، حيث ترصد العلامة الكاملة في حال كانت فعالية الاجراءات متابعة إنفاق الأموال الحزبية، بمعنى وجود آلية متابعة ومحاسبة فورية وسريعة دون تحيز، و7.5 لفعالية "مرتفعة" في حال كانت الآلية مفعلة بشكل كامل مع بعض الملاحظات البسيطة، و 5 لفعالية "متوسطة" في حال كانت الآلية مفعلة بشكل متفاوت، و2.5 لفعالية "ضعيفة "في حال وجود آلية ولكنها غير فعالة بشكل كبير، و0 في حال عدم وجود اي آلية او غير فعالة دائماً.

وبناء على عملية التحليل والتقييم، فقدتم رصد علامة 7.5 لهذا المؤشر.

المؤشر الرئيسي الثاني عشر: توازن التغطية الإعلامية والدعائية:

12.1: مساواة الظهور الإعلامي للأحزاب والمرشحين على القنوات الرسمية

قُيم هذا المؤشر بالاعتماد على تقارير المراقبين وعملية رصد فريق المركز ومراقبة الوسائل الإعلامية الرسمية، وصدر عن المركز جداول ملحقة في هذا التقرير حول البرامج المختصة ومتابعتها من قبل فريق مراقبي مؤشر الأداء ومخاطبة المؤسسات الإعلامية لتصويب الأخطاء إن وجدت كما في كتاب المركز رقم: 110/ 2024/MAMKTV بتاريخ 3 أيار 2024 الموجه لقناة المملكة حول برنامج المناظرات في حينه.

وتم التدرج بالعلامة إلى 4 درجات بحيث تعطى العلامة الكاملة 10 في حال ضمان الهيئة ومتابعتها للقنوات الرسمية بمساواة الظهور الإعلامي، و6 في حال متابعة الهيئة لكن دون ضمان المساواة، و3 متابعة أولية دون أي ضمانات، و0 في حال عدم المتابعة.

وبمراجعة البيانات وتقارير المراقبين تم رصد العلامة 6 إذ جرت متابعة ذلك لكن لم يتم ضمان المساواة وحدثت بعض التجاوزات في بعض البرامج على القنوات الرسمية كما هو موضح في ملحق التقرير حول برامج الظهور الإعلامي للمرشحين على القنوات الرسمية.

12.2: الرقابة على وسائل الإعلام خلال فترة الصمت الانتخابي

تنص الفقرة (أ) من المادة 20 لقانون الانتخاب لسنة 2022، على أن "تكون الدعاية الانتخابية حرّة وفقًا لأحكام القانون، ويُسمَح القيام بها من تاريخ قبول طلب الترشح، على أن تنتهي قبل 24 ساعة من اليوم المحدّد للاقتراع".حيث بدأ الصمت الانتخابي في منتصف ليل يوم الأحد 8 ايلول 2024، وفيه يتم حظر أي دعاية انتخابية، وتتوقف بها كل أشكال الدعاية الانتخابية، مثل تعليق اليافطات واللوحات الإعلانية، ونشر الإعلانات.

تم تقييم هذ المؤشر من خلال تقارير فريق المراقبة وغرفة العمليات الخاصة بالمركز بالإضافة إلى تقارير المراقبين، وقد تدرج توزيع العلامات إلى 4 درجات بحيث تمنح 10 للرقابة وضمان ضبط القنوات والمواقع والصحف المرخصة، و6 للمتابعة وضمان وضبط جزئي على القنوات والصحف المرخصة، و3 ضبط الإعلام الرسمي فقط و0 لا يوجد أي عمليات رقابة.

هنا رصدت العلامة 6 إذ لم تلتزم بعض الأحزاب والمرشحين بالصمت الانتخابي واستمرت الرسائل الدعائية بالتوافد على هواتف المواطنين حتى يوم الاقتراع.

المؤشر الرئيسي الثالث عشر: دقة وشفافية نتائج الانتخابات:

13.1: الوقت المستغرق لإعلان النتائج

تم تقييم هذا المؤشر بالاستناد إلى تقارير الهيئة، حيث تدرج توزيع العلامات إلى 4 درجات، ومنحت العلامة الكاملة في حال تم تحديد موعد مسبق والالتزام به، و6 التأخر يوم عن اليوم المحدد وخلال 48 ساعة، التأخر لأكثر من يوم وأقل من 3 أيام (العلامة 3) و0 التأخر لأكثر من 72 ساعة. وقد تم الالتزام إذ نشرت الهيئة النتائج الأولية خلال 48 ساعة من يوم الاقتراع وتم رصد العلامة 10.

13.2: نسبة الطعون والاعتراضات

اعتمد التقييم في هذا المؤشر على تقارير وبيانات واعلانات الهيئة، وتدرجت العلامة إلى 4 درجات، بحيث تمنح العلامة 10 في حال عدم وجود طعون او الطعون تمثل أقل من1٪ من عدد المرشحين / القوائم، و 6 في حال كانت نسبة الطعون تمثل أكثر من 1٪ وأقل من 1.5٪ ، والعلامة 3 اذا كانت النسبة أكثر من 1.5٪ وأقل من 2٪، و0 اذا كانت النسبة أكثر من 2٪.

وبالرجوع لتقارير الهيئة، فقد بلغ عدد الطعون على القائمة العامة 5 اعتراضات مقابل 697 مرشح بنسبة 0.7٪ و7 طعون على المستوى القائمة المحلية مقابل 954 مرشح بنسبة 0.7٪.

وبناء عليه، فقد تم منح العلامة 10 لهذا المؤشر

13.3: الثقة العامة والرضا عن النتائج

تم تقييم هذا المؤشر بناءًا على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة الموضحة مُسبقاً، في القسم الثاني والمكون من الـ 9 أسئلة الآتية:

- هل قمت بالتصويت في الانتخابات؟
- كيف تقيم مستوى تنظيم الهيئة المستقلة للانتخاب للإجراءات الانتخابية؟
- هل تعتقد أن الهيئة المستقلة للانتخاب كانت محايدة في إدارة الانتخابات؟
- هل واجهت أي مشاكل أو صعوبات أثناء عملية التصويت؟
- ما مدى رضاك عن نتائج الانتخابات؟
- هل تعتقد أن نتائج الانتخابات تعكس طموحاتك كناخب ؟
- كيف تقيم شفافية عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج؟
- ما هو رأيك في أداء الهيئة المستقلة للانتخاب منذ لحظة الإعلان عن الانتخابات حتى ظهور النتائج؟
- هل تشعر أن وسائل الإعلام الرسمية قدمت تغطية نزيهة ومحايدة وموضوعية للانتخابات؟

وجاءت النتائج كما يلي:

أكد ما نسبته (59.2٪) من المستجيبين على ثقتهم ورضاهم عن نتائج الإنتخابات وسجل ما نسبته (21.9٪) من المستجيبين حالة عدم رضاهم عن النتائج، فيما فضل (18.9٪) من المستجيبين تسجيل حيادهم
وبمراجعة خلاصة الاستجابات والتدرج في عملية توزيع العلامات، تم رصد تم رصد علامة (7.1) لهذا المؤشر.

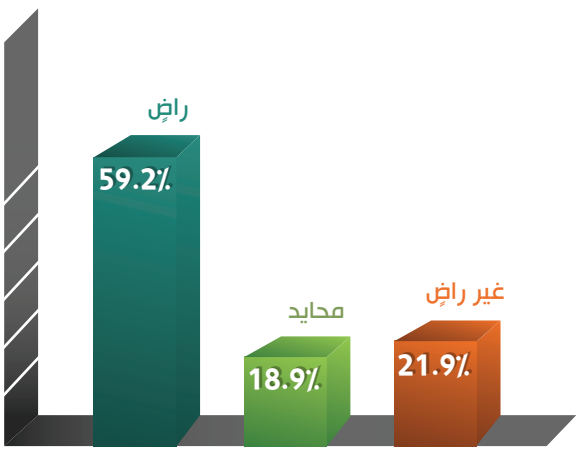

شكل رقم (7): الرضا عن نتائج الانتخابات

الخلاصة

بالارتكاز على كل أركان التقييم التي تم توضيحها بدقة، وبعد عرض كل خطوات وإجراءات عمل الهيئة المستقلة للانتخاب على محك المؤشرات الرئيسية الثلاثة عشر وتفريعاتها التي تم تفصيلها، خلصت الدراسة إلى سلسلة من النتائج التي أسست لبناء تقييم شامل للعملية الانتخابية.

وباستعراض النتائج يمكن ملاحظة ما يلي:

1- تحقيق أربع مؤشرات للعلامة الكاملة للتقييم (10)؛ حيث خلص تحليل البيانات أن عمليات إدارة السجلات وتحديثها بما يضمن عناصر الدقة والشفافية والتمكين تم إدارتها بكفاءة واقتدار بالإضافة للقدرة على توفير بيئة عادلة لتنافسية الاحزاب ، وهو ما انعكس بشكل مباشر على المثالية التي حققتها الهيئة على درجات المؤشر بهذا الجانب في الشق المرتبط بانتهاكات البيانات والامتثال لقوانين حماية البيانات.

2- تحقيق أربع مؤشرات لجودة مثالية مرتفعة قدرت بمحيط العلامة الكاملة بمعدل يتراوح بين (8-10) درجات؛ حيث يرصد تفوق الهيئة بتحقيق التزاماتها بما يتعلق بدقة وشفافية الانتخابات سواء من الناحية الإجرائية والذي تم قياسها من خلال استطلاع رضى الناخبين والرصد الميداني لكوادر المركز، أو من خلال تسهيل إنفاذ بند مراقبة الانتخابات من خلال مراقبين محليين ودوليين.

3- تمكنت الهيئة من تحقيق درجات جيدة في مؤشرات الكفاءة بإدارة الشكاوى وضمان سرية التصويت، والجانب المتعلق بكفاءة التعامل مع تقارير خروقات سرية التصويت ورضا الناخبين عن الإجراءات المتعلقة بذات السياق.

4- يمكن رصد أضعف نتائج أداء الهيئة بالجانب المرتبط بالإعلام والتوعية والتثقيف حيث بين تحليل نتائج المؤشرات الفرعية ضعف كبير في هذا الجانب الذي يشمل مدى استجابة الناخبين وإقبالهم على العملية الانتخابية جراء الحملات التوعوية والترويجية، مع ضعف في فعالية الوسائل المتبعة في هذه العملية.
ويمكن القول بأن حملة إعلامية مؤثرة وتوعية جيدة تعني ببساطة نسبة مشاركة مرتفعة، فمن المعلوم بأن التوعية الهادفة لتعريف الناخب بالانتخابات ورفع ثقة المواطنين بأهمية مشاركتهم في بناء مجلس تشريعي قادر على اختيار الحكومات ودعم السياسات التي ستعود بالنفع عليه كفرد أو على المجتمع ككل، وهو ما يرفع ويعزز من وعي الناس بأهمية وقيمة مشاركتهم.

5- يسجل عدم مشاركة المغتربين الأردنيين المقيمين في خارج المملكة لأردنية الهاشمية نظراً لوجود عائق تشريعي قانوني، وهذا القصور التشريعي يستحق مزيد من الجهود والبحث والتطوير للعمل على التقدم في هذا الملف نظراً لارتباط هذا المؤشر الهام بمدى الالتزام بمبدأ المساواة ويعزز أهمية ذلك وجود عدد كبير من المغتربين الأردنيين خارج حدود المملكة.

6- ضمن فئة المواطنين ذوي الإعاقة يسجل وجود ضعف في البنى التحتية المهيئة لخدمتهم في مراكز الاقتراع.

ملحق (1): النتائج التفصيلية للمؤشرات الرئيسية والفرعية

العلامة الكاملة ٪83					
#	المؤشر الرئيسي		المؤشرات الفرعية	علامة المؤشر الفرعي	علامة المؤشر الرئيسي
1	الوصول لمراكز الاقتراع المتاحة	1.1	متوسط عدد الناخبين لكل صندوق اقتراع	6.0	6.6
		1.2	سهولة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة	7.5	
		1.3	حق التصويت للمغتربين	3.0	
		1.4	ملاءمة توقيت فتح وإغلاق مراكز الاقتراع	10.0	
2	ضمان سرية التصويت	2.1	كفاءة التعامل مع تقارير خروقات سرية التصويت	6.0	8.0
		2.2	التدابير الأمنية في مراكز الاقتراع	10.0	
		2.3	رضا الناخبين عن سرية التصويت	7.9	
3	تعددية الأحزاب والمنافسة العادلة	3.1	قدرة الأحزاب على المشاركة	10.0	10.0
		3.2	قدرة الأحزاب على التنافس بحرية وعدالة	10.0	
		3.3	تواجد مراقبين وممثلين عن الأحزاب	10.0	
4	مراقبة الانتخابات	4.1	تسهيل وجود المراقبين الدوليين والمحليين	10.0	8.8
		4.2	الشفافية والاستجابة لملاحظات المراقبين	7.5	
5	تأثير البرامج التثقيفية	5.1	نسبة الناخبين الواعين بحقوقهم	7.2	5.3
		5.2	تأثير الحملات التوعوية على الإقبال	4.0	
		5.3	تقييم فعالية الوسائل التعليمية والترويجية	4.7	
6	التسجيل الانتخابي	6.1	إجراءات تسجيل الناخبين (سجلات الناخبين)	10.0	10.0
		6.2	سهولة الوصول للسجلات	10.0	
7	دقة وتحديث السجلات الانتخابية	7.1	نسبة الاعتراضات على السجلات	10.0	10.0
		7.2	تحديثات السجل الانتخابي	10.0	
8	كفاءة إدارة الشكاوى الانتخابية	8.1	سرعة الاستجابة للشكاوى والاعتراضات	6.7	7.2
		8.2	رضا المشتكين عن عملية ادارة الشكاوى	7.7	
9	دقة المعلومات الانتخابية المقدمة للجمهور	9.1	دقة ووضوح المعلومات المقدمة للجمهور	7.5	8.3
		9.2	توقيت نشر المعلومات	10.0	
		9.3	شمولية تغطية المعلومات لكل الفئات	7.5	
10	الامتثال لقوانين حماية البيانات	10.1	الحوادث المتعلقة بانتهاكات البيانات	10.0	10.0
		10.2	الامتثال لقوانين حماية البيانات	10.0	
11	شفافية تمويل الحملات الانتخابية	11.1	إجراءات متابعة مصادر التمويل للحملات الانتخابية	7.5	8.3
		11.2	اتخاذ المقتضى القانوني في مخالفات التمويل	10.0	
		11.3	إجراءات الهيئة في متابعة إنفاق الأموال الحزبية	7.5	
12	توازن التغطية الإعلامية والدعائية	12.1	مساواة الظهور الإعلامي للأحزاب والمرشحين على القنوات الرسمية	6.0	6.0
		12.2	الرقابة على وسائل الاعلام خلال فترة الصمت الانتخابي	6.0	
13	دقة وشفافية نتائج الانتخابات	13.1	الوقت المستغرق لإعلان النتائج	10.0	9.0
		13.2	نسبة الطعون والاعتراضات على النتائج	10.0	
		13.3	الثقة العامة والرضا عن النتائج	7.1	